

نقابة المحامين تخاطب التعليم العالي لوضع ضوابط صارمة للقبول في كليات القانون والحقوق

نقيب المحامين العراقيين يشارك في اجتماع المكتب الدائم لاتحاد المحامين العرب في دورته الأولى

كلمة نقيب المحامين العراقيين في اجتماع المكتب الدائم لاتحاد المحامين العرب



لم يمر على العالم أعدل من القضية الفلسطينية التي تمثلت في اقتلاع شعب عربي من أرضه وبلاده وإحلال خليط من البشر مكانه يجمعهم أنهم يدينون باليهودية. ورغم مرور (٧٣) سنة على قيام دولة الكيان الصهيوني على أرض فلسطين فما زالت المعركة مستمرة بين الشعب الفلسطيني ودولة الاحتلال الصهيوني على ما تبقى بأيدي الفلسطينيين من أرضهم التي لا تتعدى ٢٢٪ من مساحة فلسطين.

ورغم ان الاحتلال الصهيوني هو آخر احتلال على وجه الأرض، ورغم عدالة القضية الفلسطينية ووضوح الحق فيها، ورغم وقوف شعوب الأرض مع فلسطين، إلا ان الاحتلال الصهيوني ما زال مستمرا ويزداد همجية وشراسة وعدواناً، وذلك لسبب واحد وهو ان الكيان الصهيوني هو أحد أهم المشاريع الاستعمارية الغربية على مر التاريخ ليكون قاعدتها العسكرية ونراها الطويل لاستمرار سيطرتها على الوطن العربي والشرق الأوسط بما يملك من ثروات هائلة وأهم خطوط المواصلات التجارية في العالم.

الآن، وبعد أن وقفت فلسطين بكل صلابتها وعنفوانها ضد صفقة القرن واسقطت مفاعيلها رغم الحرب الشاملة والحصار الخانق الذي شن على فلسطين من إدارة ترامب وتنتهاها وبعض العرب، حاول الكيان الصهيوني بحكومتهم اليمينية محاولة فرض الجزء الخاص بالقدس من صفقة القرن بالقوة، وعلى أرض الواقع، لكن حسابات حقل تنتهاها لن تأت على حسابات بيدهم.

فكلنا رأينا هذا التصدي الفلسطيني الرائع والموحد في كل فلسطين التاريخية بنصرة القدس ومقدساتها الإسلامية والمسيحية، والذي أثبت على أرض الواقع، ولكل العالم، ان القدس الشرقية هي ارض فلسطينية محتلة، وان القدس هي العاصمة الأبدية لفلسطين، وبيدًا فقط أسقط الشعب الفلسطيني في هبته هذه آخر ورقة من أوراق صفقة القرن المشؤومة في فلسطين.

أمام هذا التصدي البطولي لشعب فلسطين ومقاومته الشعبية والتي توجت بالمعركة العسكرية التي خاضتها المقاومة الفلسطينية في غزة مع دولة الكيان الذي اخرج نتيجاهو وجيشه وقطعان مستوطنيه عن طوره، فأوعلوا في القتل والتدمير في كل فلسطين وارتكبوا أبشع جرائم الحرب على سماع ومرأى العالم.

إننا نقف على المحامين العراقيين نرى أنه من واجبنا القومي والإسلامي والإنساني الوقوف بكل قوة مع شعب فلسطين ومساندته في كل المحافل والطرق القانونية لفضح جرائم حرب الاحتلال وسوق قياداته وضباطه الى المحاكم الدولية على هذه الجرائم التي يندى لها جبين الإنسانية.

أهم الانتهاكات الصهيونية التي تستوجب المحاكمات الدولية:

- 1- الاستيطان الذي هو سيطرة استعمارية على الارض الفلسطينية المعترف بها في كل قرارات الأمم المتحدة ومجلس الامن والقانون الدولي.
- 2- ضم القدس الشرقية لدولة الكيان والاعتراف الترامبي بها عاصمة لها، وهذه النقطة هي جريمة حرب كبرى يمكن ان تقدم الى محكمة الجنائيات الدولية ويحاكم كل قادة الكيان وجيشه، وحتى الحزب الجمهوري والرئيس ترامب على أساسها.
- 3- جرائم القتل العمد للمشارين في الهبة الشعبية السلمية في القدس والضفة الغربية والتي وصلت الى (٢١) شهيدا في يوم واحد في الضفة الغربية خلال معركة غزة.
- 4- جريمة اقتلاع السكان الفلسطينيين من منازلهم وطردهم منها كما يحدث الآن في حي الشيخ جراح وباب العامود وسلوان وعدد آخر من المناطق الفلسطينية.
- 5- جريمة التمييز العنصري ضد الشعب الفلسطيني في أراضي ال(٤٨) والتي تكلت بقانون القومية اليهودية الذي يجعل فلسطيني (٤٨) مواطنين من الدرجة الثانية والثالثة، ويجردهم من حقوقهم القومية.
- 6- جرائم حرب غزة:
- الاستخدام المفرط جداً للقوة ضد مدن ومناطق قطاع غزة وتدمير البنية التحتية والأبراج السكنية.
- تهجير ما يزيد على (٦٠) ألف مواطن فلسطيني من بيوتهم في قطاع غزة خلال الحرب نتيجة تدمير بيوتهم من قبل قوات الاحتلال.
- جريمة الهدم المباشر للمنازل على رؤوس ساكنيها، ما أدى لاستشهاد المئات، ومنهم (٦٦) طفلاً وأكثر من (٤٠) امرأة، ومثلها من الشيوخ والعجز.
- كما تمت إبادة أربع عوائل فلسطينية بالكامل، منها عائلة تضم (١٨) فرداً وأخرى (١٠) أفراد، بحيث تم شطب هذه العوائل بالكامل من السجل المدني.

ولذلك، وحتى نقف امام مسؤوليتنا التاريخية والإنسانية، فإننا في نقابة المحامين العراقيين سنقوم بكل ما هو مطلوب منا ومن ضمائرنا لنصرة فلسطين وشعبها البطل بما في ذلك:

- 1- التنسيق مع دولة فلسطين لرفع قضايا جرائم الحرب الصهيونية الى المحكمة الجنائية الدولية، وتعزيزها بالأدلة والمرافعات القانونية لإدانة هذا الكيان ورموزه وسوقهم الى المحاكم الدولية.
- 2- التنسيق مع اتحاد المحامين العرب لاتخاذ الموقف نفسه، ومساهمة كل نقابات المحامين العرب في دعم ومساندة التوجه لمحكمة الجنائيات الدولية، والمساهمة العملية بكل السبل لإنجاز ذلك.
- 3-سقوم نقابتنا مباشرة، وعبر اتحاد المحامين العرب، بالتواصل مع نقابات المحامين في مختلف أنحاء العالم لاتخاذ موقف موحد من دولة الاحتلال الصهيوني وإدانة جرائمها، وإصدار بيانات موحدة تنصر وتساند الحق الفلسطيني.
- إن الرأي العام العالمي قد تحول، وخاصة في الدول الغربية، وعلى رأسها الولايات المتحدة، وأصبح مناصراً وداعماً للقضية الفلسطينية، وعلينا واجب استثمار هذا التغيير المهم للدفع بقوة لمحكمة دولة الكيان ورموزها وقادتها على جرائمهم التي ارتكبوها بحق الشعب الفلسطيني والتي لا تسقط بالتقادم. وبذلك تكون قد قدما أقل واجب علينا في مواجهة هذا الكيان المغتصب، ونصرة فلسطين وشعبها.



بحق الشعب الفلسطيني باستخدام القوة العسكرية، وكل وسائل القتل والتهجير والطرده والاستيطان. يذكر أن اتحاد المحامين العرب يعد منظمة عربية دولية غير حكومية، وتأسس سنة ١٩٤٤، ويقع مقره الدائم بالعاصمة المصرية القاهرة، ويتكون بشكل أساسي من جمعيات ونقابات المحامين المنتخبة بالوطن العربي، وله صفة استشارية بالمجلس الاقتصادي والاجتماعي للأمم المتحدة ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة المعروفة اختصاراً بـ"اليونسكو". كما يحمل اتحاد المحامين العرب صفة مراقب بكل من المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، والاتحاد الإفريقي، واللجنة الإفريقية لحقوق الإنسان والشعوب، إلى جانب صفة عضو مراقب في المجلس الاقتصادي والاجتماعي لجامعة الدول العربية، وعضويته في نقابة محامي المحكمة الجنائية الدولية، والاتحاد الدولي للمحامين، والتحالف الدولي للمساعدة القانونية.

خطوات عملية لتفعيل تعيين المشاور القانوني في المشاريع الصناعية



المحامي خاص
زار نقيب المحامين العراقيين، الأستاذ ضياء السعدي، المديرية العامة للتنمية الصناعية في مقر وزارة الصناعة للاتفاق على الخطوات القادمة حول تفعيل نص المادة (٣٥) من قانون المحاماة. والتقى السعدي المدير العام للتنمية الصناعية، الأستاذ عزيز ناظم عبد، حيث رحب بالسيد النقيب، معرباً عن تعاونهم مع نقابة المحامين لتطبيق ما اتفق عليه الجانبان، والمتعلق بتعيين مشاور قانوني في المشاريع الصناعية، مشيراً الى: أن ذلك يساهم في أن تكون خطوات الصناعة على وفق القانون. من جانبه، شكر السيد النقيب الاستجابة السريعة من قبل وزير الصناعة على مقترح النقابة بتفعيل نص المادة المذكورة، مرفقاً شكره للسيد المدير العام على تسهيل الإجراءات.

هذا واتفق الجانبان على عقد دورات للمحامين تتعلق بطبيعة عمل المشاريع الصناعية تقام في وزارة الصناعة، فضلاً عن مساهمة موظفي الوزارة بإلقاء محاضرات في مقر النقابة لشرح طبيعة عمل المشاريع الصناعية. وخلص اللقاء الى تأليف لجنة مشتركة من الجانبين تجتمع قريباً لوضع الضوابط والتعليمات التي تسهل تنفيذ تلك المادة.

يذكر أن المادة (٣٥) من قانون المحاماة العراقي رقم (١٧٣) لسنة ١٩٦٥ تنص «على كل مشروع صناعي معين مشاور قانوني من المحامين»، حيث خاطبت النقابة، في وقت سابق، وزارة الصناعة وحصلت موافقة السيد وزير الصناعة على ذلك. من الجدير بالذكر أن النص أعلاه لم يتم تعديله منذ صدور القانون الى اليوم.

نقابة المحامين العراقيين تتضامن مع والدة الوزني وتوجه مطالبة للحكومة

المحامي خاص
أعلنت نقابة المحامين العراقيين تضامنها مع والدة الشهيد إيهاب الوزني، فيما طالبت الحكومة العراقية بالكشف عن قتلته المتظاهرين المطالبين بحقوقهم الدستورية. وقال نقيب المحامين العراقيين، ضياء السعدي، في بيان: إن "النقابة تؤكد مطالبها بالكشف عن قتلته المتظاهرين السلميين الذين نالتهم يد الجريمة النكراء المرتكبة ضد أبناء الشعب، بسبب ممارسة حقوقهم الدستورية في التجمع والتظاهر". ارتكبوا جريمة اغتيال الوزني، جهاراً وعلناً. وفي ايار الماضي، اغتال مجهولون الناشط العراقي البارز وعضو منسقية المنظمات، إيهاب الوزني، في هجوم مسلح في منطقة الحداد بكربلاء.

نقابة المحامين تخاطب وزارة التعليم العالي حول ضرورة وضع ضوابط صارمة للقبول في كليات القانون والحقوق

على الفاطمي
خاطبت نقابة المحامين العراقيين وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، بكتابها المرقم ٥٣٠ المؤرخ في ٢٢ / ٦ / ٢٠٢١، حول وضع شروط للقبول في كليات وجامعات القانون والحقوق الحكومية والاهلية. وجاء في خطاب النقابة: "من المؤشر، إحصائياً، ازدياد اعداد كليات القانون والحقوق، كمؤسسات تعليمية جامعية اهلية، وان عدد خريجها يزيد على حاجة المجتمع للخدمات القانونية المتمثلة بالمحامين". وأشارت النقابة الى: "أن هذه الاعداد تزيد عن حاجة الدولة ومؤسساتها ودوائرها للموظفين الحقوقيين لأسباب تتعلق بغياب التخطيط وتقدير الحاجات الفعلية للاختصاصات النظرية والعلمية للدولة، فضلاً عن عدم قيام الحكومة منذ سنوات عدة بتعيين اعداد مهمة منهم كموظفين حقوقيين في دوائر الدولة". وأردفت النقابة: "أن مخرجات كليات الحقوق الحكومية والاهلية تشكل ناقصاً مرتفعاً امام الاستمرار في اجازتها واستحداثها، كما أن التقارير العملية تؤكد رداءة التعليم وانخفاض مستواه، طبقاً لمعايير التقييم". وأوضح الكتاب: "أن ذلك يؤثر بشكل مباشر على مهنة المحاماة وممارستها في جوانبها كافة، ما يقضي بالتعاون في معالجة هذه الحالة".

مبينة "ضرورة اعادة النظر في القبول بكليات الحقوق والقانون، ووضع شروط محددة للطلاب من حيث الدرجات والعلامات الحاصل عليها في مرحلة الدراسة الثانوية، او ان يكون من خريجي الفرع الادبي حصراً". وأكد خطاب النقابة على "أهمية البحث في الشروط على وجه التفصيل من خلال لجنة مشتركة بين نقابة المحامين ووزارة التعليم العالي والبحث العلمي، بما يؤمن الربط ما بين القبول في كليات القانون والحقوق، وقبول الانتماء الى نقابة المحامين، وبما لا يتعارض مع توفير الدراسة الجامعية للجميع، وإشاعة الثقافة والعلم بين صفوف المجتمع".

مجلس نقابة المحامين يعاقب عددا من المحامين في مخالافات سلوكية مختلفة

المحامي خاص
قرر مجلس نقابة المحامين العراقيين، في جلسته الاعتيادية، معاقبة عدد من المحامين الذين ثبتت إساءتهم للنقابة ومهنة المحاماة، عبر وسائل التواصل الاجتماعي، فضلاً عن مخالافات سلوكية، وذلك استناداً لأحكام المادة (١٢٣) من قانون المحاماة. وتضمن القرار معاقبة المحامي (ع.ع) بمنع من مزاوله المهنة لمدة ثلاثة أشهر عن إحدى المخالفات، فيما قررت معاقبته بمنعه لثلاثة أشهر أخرى عن مخالفة ثانية منفصلة.

وعاقب المجلس المحامي (م.س) بمنع من مزاوله المهنة لثلاثة أشهر، وذلك لإدارته مجموعة على فيس بوك (كروب) يتضمن تقديم المشورة القانونية خلافاً لقواعد السلوك المهني.

وعاقب المجلس المحامي (ف.ك) و (م.م) بمنعها من مزاوله المهنة لثلاثة أشهر وعدم الالتزام بقرار مجلس النقابة الذي يقضي بغلق المجموعات القانونية التي تنشر الاستشارات المجانية، أو طالت النقابة ومهنة المحاماة، من خلال تعليقات ومنشورات علانية، على صفحات (فيس بوك) من خلال تعليقات ومنشورات علانية، على صفحات (فيس بوك) .

يذكر أن مجلس النقابة عازم على معالجة حالات الإساءة وحماية كرامة المهنة وأخلاقيات ممارستها، عن طريق معاقبة يتضمن تقديم المشورة القانونية خلافاً لقواعد السلوك المهني.



تطبيقات حجية الهاتف النقال في الإثبات الجنائي في بعض الجرائم



اللواء الحقوقي إسماعيل الكربيعي

فقط، وإن كان هذا الفرض نادر الوقوع، حيث يتميز الفعل الإرهابي عادة بأنه فعل جماعي، يتم من خلال إعداد منظم، إلا أن المشرع أراد بذلك أن يسد ثغرة في التشريع يخشى أن تستغلها الجماعات الإرهابية بحيث ترتكب جرائمها من خلال أحد أفرادها، دون أن يطبق عليها مع ذلك وصف الإرهاب.

واشترط المشرع لتحقيق جريمة الإرهاب أن تستهدف الأفعال الإجرامية فرداً أو مجموعة أفراد أو جماعات أو مؤسسات رسمية أو غير رسمية أو ممتلكات عامة أو خاصة، وفي ذلك إشارة إلى توسع المشرع في قائمة ما شمله بالحماية بحيث تشمل الأشخاص والمؤسسات والممتلكات.

أما فيما يتعلق بالعنصر المعنوي لجريمة الإرهاب، فمن المعروف أن السلوك الإنساني ليس سلوكاً عشوائياً، بل هو سلوك غائي يستهدف غاية معينة، والسلوك الإجرامي لا يخرج عن هذا المعنى، أي أن السلوك الإجرامي وسيلة لبلوغ غاية معينة، فالجاني يحدد الغاية من سلوكه، ثم يتجه إلى الوجهة التي يدرك بها هذه الغاية، وعلى هذا النحو لا يكفي لتحقيق جريمة الإرهاب أن تقع أفعال جرمية وحدها، وإنما يجب بالإضافة إلى ذلك أن تنتج إرادة الجاني إلى تحقيق غاية إرهابية معينة، تتمثل بالإخلال بالوضع الأمني أو الاستقرار أو الوحدة الوطنية وإدخال الرعب والخوف والفزع بين الناس أو إثارة الفوضى.

أما الإخلال بالوضع الأمني فهو عبارة مطاطة تتسع لجميع الحالات التي تتجه إلى بث روح عدم الاطمئنان بين المواطنين، سواء على أنفسهم أو على أموالهم أو حرياتهم من خطر الاعتداء الإرهابي. أما الإخلال بالاستقرار فيقصد به زعزعة حالة الثبات في البلاد سواء من الناحية السياسية أو الاقتصادية أو الاجتماعية أو الأمنية. أما الإخلال بالوحدة الوطنية فيقصد به بث روح التفرقة بين صفوف الشعب، سواء على أساس القومية أو الدين أو المذهب أو المعتقد أو الرأي أو الجنس أو العرق أو الأصل واللون أو الوضع الاقتصادي أو الاجتماعي... الخ.

وقد تمثلت الغاية الإرهابية بإدخال الرعب والخوف والفزع بين الناس. أما إدخال الرعب فيقصد به إثارة خوف جماعي في المجتمع لمثل قدرته على المقاومة ولدفعهم إلى

الاستسلام أو لإجبار الحكومة التي تمثله على الخضوع. أما الخوف فيقصد به بث الوجل في نفوس الناس من أجل السيطرة عليهم، وشل تفكيرهم عن الجرأة الضرورية للتصرف في مواجهة الفعل. أما الفزع فيعني ترويع الناس وهو مرادف للخوف. أما إثارة الفوضى فتعني بث حالة من اندمام القانون والنظام في البلاد.

ومن كل ما تقدم يمكن أن نرصد توسع المشرع في تحديد العنصر المعنوي لجريمة الإرهاب من خلال استعماله لألفاظ وعبارات مطاطة يمكن أن تتسع للكثير من الحالات، فإذا توفر العنصران المادي والمعنوي المشار إليهما سلفاً، فإن الجريمة توصف بالإرهابية، ويتربط عليها العديد من الأحكام الخاصة التي تتعلق بالعقوبة والتدابير الاحترازية.

وهكذا، وتأسيساً على ما سبق وتطبيقاً للمادة ٤٠ من الدستور الدائم، يمكن تطبيق نص هذه المادة على جريمة الإرهاب، وبالتالي إمكان استخدام الدليل المستمد من الهاتف النقال في إثبات جرائم الإرهاب.

تجدر الإشارة إلى أن العديد من الأحكام القضائية العراقية ذهبت إلى اعتماد الدليل الصوتي للهاتف النقال كدليل في الإثبات الجنائي في ظل غياب النص القانوني أو النصوص المنظمة لهذا دليل، لاسيما في جرائم الزنا والخطف والقتل، ومنه قول محكمة التمييز يجب الاستعانة بخبير الأصوات لمعرفة مطابقة صوت المتهم مع صوتها المسجل من قبل مراقب الهاتف، وذلك يدل على أن القضاء العراقي في الغالب من أحكامه لا يرفض هذا النوع من التسجيل، معتبراً هذا التسجيل قرينة على نفي الجريمة أو نسبتها إلى المتهم.

خلاصة ما سبق يمكن القول إنه يبدو أن القانون العراقي في اتجاه القوانين الراضية لمشروعية هذا الدليل المستمد من الهاتف النقال أكثر من كونه من القوانين التي تقبل به ضمناً، سيما إذا عرفنا أن المادة (١/٢١٣) من قانون أصول المحاكمات الجزائية العراقية عدت الأدلة المشروعة في الإثبات الجنائي صراحة، فضلاً عن الأدلة التي يقرها القانون بالقول "تحكم المحكمة في الدعوى بناء على اقتناعها الذي تكون لديها من الأدلة

المقدمة في أي دور من أدوار التحقيق أو المحاكمة وهي الإقرار وشهادة الشهود ومحاضر التحقيق والمحاضر والكشوف الرسمية الأخرى وتقارير الخبراء والفنيين والقرائن والأدلة الأخرى المقررة قانوناً"، ومن الطبيعي أنه لا يتسجم مع التشريع القول إن القانون العراقي قد اعتبر التسجيل الصوتي الهاتفي أو مطلق التسجيل الصوتي من قبيل الأدلة الأخرى المقررة قانوناً، وما يؤكد وجهة النظر هذه أن قانون السلامة الوطنية العراقي قد أجاز في المادة الثانية عشرة منه مراقبة وسائل الاتصال السلكية واللاسلكية في أضيق الحدود، وهو ما يدل على أن الأصل في التشريع العراقي هو رفض مختلف وسائل التسجيل أو التنصت أو المراقبة في الإثبات الجنائي، ومع ذلك فإن نص المادة ٧٤ من قانون أصول المحاكمات الجزائية العراقية قد نصت على "إذا تراءى لقاضي التحقيق وجود أشياء أو أوراق تنفيذ التحقيق لدى شخص فله أن يأمره كتابة بتقديمها في ميعاد معين، وإذا اعتقد أنه لن يمثل لهذا الأمر أو أنه يخشى تهريبها، فله أن يقرر إجراء التفتيش"، وظاهر نص هذه المادة على نحو من الإطلاق بحيث يوحي باستيعاب مختلف الأشياء التي تعين في إظهار الحقيقة في التحقيق، ومنها التسجيل الصوتي، إلا أن الواضح أن المشرع العراقي في هذا القانون كان على استحياء من ذكر هذه الوسيلة التي تعد اليوم واحدة من أهم وسائل الإثبات، بل واحدة من أكثر أدلة الإثبات إثارة للمشاكل الإجرائية، ما جعل القانون متمسكاً بسمه رفض هذا الدليل من الأدلة أقرب من كونه مستوعباً له، سيما إذا علمنا أن تلك الوسيلة غير مقبولة بموجب الدستور والمواثيق الدولية التي تؤكد حقوق الإنسان، وبالاستعانة بالدستور العراقي النافذ (المادة ٤٠/٤) نجد أن الأصل هو منع التعدي على تلك الاتصالات بأي شكل من الأشكال، ومنها التسجيل إلا في أضيق الحدود، وذلك بالقول "حرية الاتصالات والمراسلات البرية والبرقية والهاتفية والإلكترونية وغيرها مقفولة، ولا يجوز مراقبتها أو التنصت عليها أو الكشف عنها إلا لضرورة قانونية وأمنية وبقرار قضائي".

مشاكل المرأة في ممارسة المحاماة



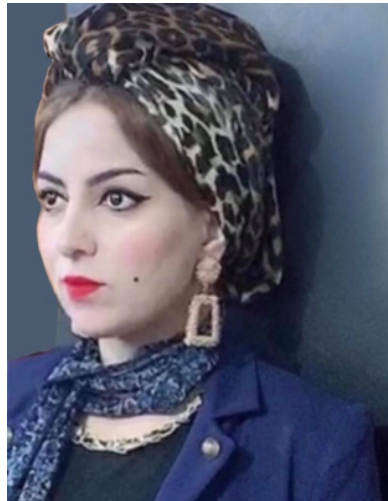
المحامية عذراء الربيعي

جملة من المشاكل تعترض المرأة العراقية عند خوضها مهنة المحاماة، فمنذ لحظة تخرجها من الكلية تراودها أحلام وطموحات عن مستقبلها كـ (محامية) ولاسيما ان دراستها (٤ سنوات) أعطت لها دافع المضي قدماً نحو مسيرتها المهنية، ولكن هذه الأحلام والطموحات تصطدم بواقع مرير، واقع هذه عادات سيئة ونظام مترد يعاني منه مجتمعنا العراقي الذي لا يواكب تقدم الحياة ولا ينصف المرأة كما فعلت الشريعة الإسلامية الغراء.

هذه المهنة التي تتطلب الجرأة والشجاعة تولد شعور الخوف والتردد لدى أغلب ممن يرغبن بممارسة مهنة المحاماة والخجل من الظهور (بزي المحامية) في المحاكم وعند مراجعة الدوائر، وهذا الأمر يعود الى جملة من الأسباب نخص منها:

- ١- المشاكل العائلية والزوجية كثير من العوائل، ومن الأزواج، يتحرزون ويتخوفون عندما تبدأ المرأة بممارسة المحاماة، وهذا ما يؤدي الى تدخلهم في مهنتها ويفرضون عليها ان ترفض بعض القضايا وتخترار ما يلائمها، فنجد ان أغلب المحاميات يعملن في المحاكم المشغولة، كما ان بعض المحاميات قد يتعرضن للتحرش او التنمر من بعض الموكلين او المحامين او الموظفين في المحاكم والدوائر، ما يسبب انزعاجا كبيرا لديهن وشعورا بالكراه اتجاه المهنة او كتمانهن للأمر خوفا من مشاكل العائلة او الزوج، الأمر الذي قد يصل الى قعودهن في المنزل وتركهن للمحاماة.
- ٢- الاستصغار من قبل بعض المحامين والقضاة هناك بعض المحامين، ومن القضاة، ممن ينظرون الى المحامية بعين الاستصغار والاستهزاء، ويرون انها مجرد حمل على كاهل القانون، وانها لا يمكن ان تؤدي أعمال المهنة مثل الرجل، فيكون تعاملهم معها بشكل مستفز وغير لائق ومحترم، وهذا ما يدفع اغلب المحاميات الى عدم الاحتكاك مع المحامين لطلب الاستشارة او المساعدة في قضية ما، او حتى قبل بعض القضاة، وهذا ما يجعلها تنفر بعيدا عن المحامين، ويخلق لديها خوفا من الانسجام مع زملائها المحامين.
- ٣- استغلال المحاميات أيضا من المشاكل التي تواجه المحامية الجديدة هو استغلالها من قبل بعض المحامين عندما تبدأ في عملها كمستجدة تحت يده فيستغلها بتمشية معاملاته او قضاياه كـ (التبليغ او متابعة القرارات) او عدم تعليمها أصول المرافعات او وضع اسمها في الوكالة او حتى دخولها المرافعات، ومن دون مقابل مادي، كل هذا يعمد الى عدم إعطائها المعلومات او الى عدم كسبها للخبرة حتى تنجز هي أعماله في أطول فترة ممكنة.

الإفراج الشرطي



المحامية هيفاء السعدي

٣- ان يكون المحكوم عليه طالب الافراج مستقيم السيرة وحسن السلوك طيلة المدة التي قضاها في السجن أو المؤسسة.

٤- قضاء مدة لا تقل عن ستة أشهر في المؤسسة عند تنفيذ العقوبة الأصلية.

أما المحكوم عليهم الذين استثناهم القانون من تمتع بالإفراج الشرطي فهم:

- ١- المحكوم عليه العائد الذي صدر الحكم عليه بأكثر من الحد الأقصى للعقوبة المقررة للجريمة حسب احكام العود.
- ٢- الأشخاص المحكوم عليهم عن جرائم ضد أمن الدولة الخارجي في المواد (١٥٦-١٨٩) عقوبات عراقية.
- ٣- المحكوم عليهم في جرائم تزيف العملة او الطوابع او المستندات المالية الحكومية.
- ٤- المحكوم عليهم في بعض الجرائم الجنسية، منها الجرائم الخاصة بالوقاع و اللواط او الاعتداء على العرض بدون الرضا، كذلك اللواط بالمحارم وجرائم التحريض على الفسق والفجور.
- ٥- المحكوم عليهم بالأشغال الشاقة او السجن عن جرائم السرقات ان سبق الحكم عليهم بالعقوبات نفسها، ولو كانت قد انقضت لأي سبب قانوني.
- ٦- بعض المحكوم عليهم بالأشغال الشاقة او السجن عن جريمة اختلاس أموال عامة، وذلك في حالتين:

- سبق الحكم على المحكوم عليه بإحدى العقوبات المذكورتين، وعن جريمة من النوع نفسه.

- المحكوم عليه بالأشغال الشاقة او السجن عن جريمة اختلاس الاموال العامة ان كان قد سبق الحكم عليه عن جريمتي اختلاس متعاقبتين و أكثر او عن جريمة اختلاس مكوته من فعلين متتابعين و اكثر، ولو كانت قد انقضت عقوبتها لأي سبب قانوني.

تمييز جريمة السرقة عن جريمة اغتصاب الأموال والمستندات

الحكام المادة (٢/٤٥٢) عقوبات، والفرق واضح يمكن في ان السرقة هي قيام الجاني بفعل ذاتي يختلس بموجبها مالا من المجنى عليه من غير رضاه، في حين ان جريمة الغصب للمال تكمن في تسليم المجنى عليه لماله بفعل ذاتي يصدر منه الى الجاني عن طريق القوة او الإكراه) رقم القرار ٩٩/هيئة عام /١٩٨٨.. وهذا التمييز بين الجريمتين مستقر في غالبية القرارات القضائية ثم المحاكم العراقية، وفي قرار محكمة التمييز (إذا اختلف المحكوم عليه مع المشتكي على بدل الإيجار، وقد دخل الأول الى محل المشتكي بسبب هذا الاختلاف ثم اخرج منه حاجيات تيين ان من بينها عقد الإيجار الذي يخص المحكوم عليه مهددا المشتكي بالمسند فإن الجريمة تنطبق على المادة (٤٥٢ لا المادة ٤٤٤ عقوبات)، قرار محكمة التمييز /٣٣٦/ جزء أولي تمييز/ ١٩٨٢).. ويبدو ان المحكمة قد خالفت ما استقرت عليه من ان العنصر الذي يميز جريمة اغتصاب الأموال عن جريمة السرقة هو قيام المجنى عليه بتسليم الشيء و النقود الى الجاني في الاغتصاب. أما اخذ الجاني الشيء و النقود تحت تأثير الإكراه المعنوي او المادي فإن الجريمة تعد سرقة إذا ايجار، وفي هذا القرار يبدو، وان المتهم هو الذي اخذ الأموال من محل المجنى عليه، فالصحيح ووفقا لمعيار التمييز الذي استقر عليه قضاؤنا يجب ان تكيف الواقعة على انها سرقة كما ذهبت الى ذلك محكمة الموضوع.

لذا فإن الإكراه في السرقة لا يعد ركنا فيها، وإنما طرفا يشدد العقوبة في حين ان التهديد او الإكراه المادي يعد ركنا في جريمة اغتصاب الأموال، ويتربط على ما تقدم إذا استبعد الإكراه في السرقة بقي الفعل مستحقا للعقاب باعتبار سرقة بسيطة، بينما عدم وجود الإكراه في جريمة اغتصاب الأموال والمستندات يسقط الجريمة ولا يبقى بعده محل العقاب.

اسرة التحرير

سكرتير التحرير علي الفاطمي

المصحح اللغوي مصطفى العتايي

المصورون صالح الربيعي مازن سالم المالكي مصطفى احمد

مفهوم سبق الإصرار والترصد في ارتكاب جريمة القتل

يشترط لسبق الإصرار أن يكون الجاني في حالة يتسنى له فيها التفكير في عمله والتصميم عليه، فلو جوده له إذا كان الجاني لا يزال تحت تأثير عامل الغضب الذي يمنعه من التفكير وهو هادئ البال، كذلك ذهب إلى أن "سبق الإصرار يستلزم أن يكون الجاني قد آتم تفكيره وعزمه في هدمه يسمح بتبريد الفكر بين الإقدام والتصميم على ارتكاب الجريمة".

٢. العنصر الزمني: يرتبط العنصر النفسي المشار إليه آنفا ببعض آخر لازم لإتمام سبق الإصرار ألا وهو العنصر الزمني، وهو يعني مرور فترة زمنية قد تطول أو تقصر حسب الأحوال بين التفكير في القتل وبين تنفيذه، وتقدير توافر العنصر الزمني وطول أو قصر مدته بعد من الأمور التقديرية التي تخضع للتقدير المحكمة، ويحقق سبق الإصرار حتى لو كان موقوفا على أمر أو معلق على شرط، ومثال ذلك إصرار الجاني على قتل عدوه إذا عاد للتعرض إليه أو لتوحيه مرة أخرى أو أن يصمم أحد المرشحين في الانتخابات على قتل

جريمة قتل عمدي مشدد، ويقضي ذلك رفع العقوبة إلى الإعدام، إذ إن التشديد هنا يرجع إلى الخطورة المتزايدة للجاني وعزمه وتصميمه وتخطيطه لارتكاب الجريمة.

ويحقق سبق الإصرار بإعداد وسيلة الجريمة ورسم خطة تنفيذها بعيدا عن ثورة الانفعال مما يقضي الهدوء والروية قبل ارتكابها، علاوة على أنه يعد في حالة ذهنية تقوم بنفس الجاني فلا يستطيع أحد أن يشهد بها مباشرة، بل تستفيد من وقائع خارجية يستخلصها قاضي الموضوع من الوقائع والظروف المحيطة.

ويقوم سبق الإصرار على عنصرين أولهما نفسي والثاني زمني:

١. العنصر النفسي: يعد العنصر النفسي هو جوهر سبق الإصرار، ويعني أن الجاني قد فكر في الجريمة وتدبر عليها تفكيراً هادئاً متزنًا وربت وسائله وتدبر عواقبه، أي أنه يقدم على الجريمة بعد دراسة هادئة زمنية ويعد أن تكون قد زالت ثورة الغضب من نفسه، وقد ذهب البعض إلى أنه

زوجته سيدي كليف.. ريتشاردسون خطط لقتل زوجته مدة ثلاث سنوات اعتياداً من الوقت الذي تزوجا فيه وقد أدين بالقتل العمد وحكم عليه بالسجن مدى الحياة.

سبق الإصرار في جريمة القتل العمد: القتل العمد المشدد هو تلك الجريمة التي يقرر لها القانون عقوبة أشد من تلك التي تفرض للقتل العمد البسيط نتيجة اقتراحه بطرفه مشدد، والظروف المشددة هي عناصر أو وقائع تلحق بالفعل الإجرامي وتكشف عن خطورة زائدة لفاعله وتستتبع توقيع جزاء رادع يلائم تلك الظروف.

أولاً: سبق الإصرار ويعرف سبق الإصرار بأنه "القصد المصمم عليه قبل الفعل لارتكاب جنحة أو جناية ويكون غرض المصر منها إيذاء شخص معين وجهد أو صافه، سواء كان ذلك القصد مطلقاً على حدث أمر أو موقوفا على شرط"، ويعد سبق الإصرار وفق التعريف السابق أحد الظروف المشددة التي لو ارتبطت بسلوك إجرامي معين يكون الغرض منه قتل شخص ما أصبحنا أمام

مصرا/ المحامي حسام الجعفري وجوبية توافر الهدوء والاتزان والرؤية والتدبير لتوافر ظرفي الإصرار والترصد ووجوبية تضافر وتساند الوقائع مع أقوال الشهود للقول بتوافر سبق الإصرار والترصد في القتل.

- الطعن رقم ١٠٦٥٥ لسنة ٧٩ ق

- الطعن رقم ٢٤٧٤٠ لسنة ٧٠ ق

تعريف سبق الإصرار: مفهوم سبق الإصرار هو ظرف يتطلب عنصر نفسي، وأثر سبق الإصرار في العقوبة هو ظرف ذو طبيعة شخصية لا يمتد إلى الشركاء، ومفهوم سبق الترصد هو ظرف يتطلب عنصر مكاني، وأثر سبق الترصد في العقوبة هو ظرف ذو طبيعة موضوعية ويمتد إلى الشركاء.

تعريف الترصد: الترصد أن ترصد بالمجنى عليه حتى تتم الجريمة جريمة "القتل العمد" مع سبق الإصرار والترصد عرفت لأول مرة عام ١٩٦٣ في محاكمة مارك ريتشاردسون، الذي أدين بقتل

تدني الذوق العام في المجتمع.. كيف يمكن معالجته لخلق عراق متحضر ومتطور؟

رهي النفايات في غير الأماكن المخصصة لها، ورمي القناني الفارغة من السيارات، سببها غياب النظام والقانون في الشارع



عدوية الهلالي

المجتمع.

يرى المواطن كريم موسى / موظف: ان رمي النفايات في غير الاماكن المخصصة لها ورمي القناني الفارغة من السيارات يعودان لغياب النظام والقانون في الشارع، ففي الدول الاخرى تتم محاسبة المواطنين على هذه السلوكيات. أما هناء سلمان / صيدلانية، فتري: ان الحروب التي مرت على العراق والظروف التي عاشها العراقيون جعلتهم يفهمون بشكل خاطئ، فالحرية لا تعني التعدي على حقوق الاخرين او النباهي بممارسة السلوك السيئ كأن يرفع السائقون صوت المذياع أو يرمي المواطنون النفايات في الطريق أو يتم تعليق اللافتات كيفما اتفق على جدران البنائيات، ويمارس بعض القصابين عملية بيع الخراف وذبها في الشارع، ويطلق البعض الصخب والضوضاء في المناطق السكنية وغير ذلك كثير.

ويؤيد راشد توفيق / محام، ما سبق، مضيفاً: ان الذوق العام يرتبط بالأخلاق، فالذوق في المعاملة واللباقة في الحديث واللباقة في الاكل والشرب واحترام الآخرين واختيار الزي المناسب والكلام المناسب كلها امور تعكس اخلاقيات المجتمع الذي ينتمي اليه الفرد.

نظرياً (شعلينيه) لا تقاس الشعوب من خلال تراثها الحضاري فقط، وانما من مظاهر الحياة وسلوك الناس، فالحفاظ على الذوق العام هي محافظة على المواطنة – كما يرى الاعلامي سمرمد البياتي –، مضيفاً: ان العراق هو بلد له تاريخ حضاري عريق، وهو اول من وضع قوانين تنظم الحياة، ولا يبرر وجود ضغوط كثيرة امنيا واقتصاديا ان تتجاوز على الذوق العام ولا تحترم الآخرين، كما يفعل موظف الاستعلامات حين يقابل المراجع بوجه متجه أو افراد السيطرات حين يعاملون

المواطنین بشكل سيئ. أما حيدر سامي / ناشط مدني، فيري: ان الالتزام بالذوق العام هو قمة التحضر، وهذا ما نشاهده في اغلب دول العالم، لكن ما يحدث لدينا من سلوكيات فردية او جمعية بعيدة كل البعد عن الاطر الثقافية والاجتماعية التي يتمتع بها مجتمعنا، وهذا الموضوع يحتاج الى توعية وجهود من كل القطاعات المعنية به.

في الوقت الذي يؤكد الباحث الاجتماعي، محمد الخفاجي، على تعليم الابناء منذ الصغر على مراعاة الذوق العام لينشأ مجتمع واع ومتق له حرمة، كما ينبغي ان لا نسير وفق نظرية (شعلينيه)، وان نبني الاخرين الى السلوكيات الخاطئة لأنها تنعكس على مجتمعنا وهويتنا. ثقافة وفنون

من جهته، يرى الكاتب والصحفي، عدنان ابو زيد: ان المجتمع العراقي يعاني اليوم من فقدان هوية جمعية للذوق العام، حيث اصبحت السلوكيات الفردية حتى الناشئة منها تتصدر المشهد، كما ان هنالك انقسامات اجتماعيا واضحا في قضية الذوق العام والفضي التي ترسم

المشهد بسبب غياب الوعي وضعف التربية الاجتماعية والجمالية والسلوكية في المدارس. مشيراً الى: ان البنائيات تفقدت الى الهوية

المعمارية الوطنية، فضلا عن عشوائية التصميم والطلاء في الواجهات والارصفة، كما ان الشباب العراقي مرتبك في مظهره وأزيائه. ويطلب ابو زيد بغرض هيبية الذوق العام كما يحدث في الدول المتطورة لأنه سبب رئيسي في تقدم الامم والشعوب.

أما الباحث المتخصص في علم النفس، الدكتور صلاح كمال، فيعرف الذوق العام – حسب علماء الاجتماع – على انه مجموعة من العادات والتقاليد والاعراف التي تصب في بوتقة تدعى

قبل سنوات. تشكل مجلس الوزراء لجنة لوضع دراسة جمالية وتوقفية للمجتمع العراقي.

فيما تم تشكيل لجنة اخرى لمراقبة الذوق العام في مؤسسات الدولة. لكن النتائج لم تكن مثمرة مع تواصل المناظر والظواهر التي تدل على تراجع الذوق العام في الشارع ومؤسسات الدولة. فما زال السائقون يسيرون عكس السير والمواطنون لا يهتمون بنظافة الطريق واماكن العمل والترفيه.

وما زال البعض يتجاوز على الممتلكات العامة ويمارس سلوكيات عديدة تتنافى مع الذوق العام.. واذا كان البعض يعزوه ذلك الى اضطراب الاوضاع والظروف التي مر بها العراق. إلا ان العديد من النخب المثقفة لا تجد مبررا لتلك الظواهر السلبية وتدعو الى محاسبة من يسبى الى جمالية المدن وتصرف بفضولية ودون مراعاة للذوق العام.

تجربة اجتماعية في عام ١٩٦٩، أجرى عالم النفس والاجتماع، فيليب زمباردو، تجربة لاختبار السلوك المجتمعي، فقام بترك سيارة بزجاج مكسور وخالية من الارقام في الشارع، وخلال ثلاثة ايام، بدأ المارة بسرقة وتخريب السيارة بالكامل، وخرج من التجربة بنظرية اسماها (النافذة المكسورة) والتي تدل على ان افعال معالجة أي مشكلة في بيئته ما – بغض النظر عن حجمها – سيؤثر على مواقف الناس وتصرفاتهم تجاه تلك البيئة بشكل سلبي، ما يؤدي الى مشاكل أكثر وأكبر والعكس صحيح ايضا، فعلاج المشاكل الصغيرة في وقت سريع سيؤدي الى بيئة افضل وسلوك احسن، كما ان عدم وجود رقابة وعقوبات يفاقم المشاكل ويؤدي الى تدهور

المدينة وتواصل الصراع بين قيم المدينة وقيم الريف. مؤكدا ضرورة اعادة تكوين الذوق العام واشاعة الفنون التي تركز الجمال، وإلا فإننا سنخسح حقنا وحق ثقافتنا وتواصلنا مع الآخر، كما ينبغي علينا معاقبة من يصر على تخريب الذوق العام، فلا يكفي ان نتذرع بالظروف التي يمر بها العراق لأن التشخيص وحده لا يكفي، بل نحتاج الى برامج عمل لتهديب الذوق العام والاهتمام بالثقافة والفنون.

لذا جعلت هذه القوانين المواطن يفكر الف مرة قبل ان يفكر في الحياض من الذوق العام. ويشدد الدكتور كمال على دور الاسرة ثم المجتمع والمؤسسات المجتمعية في تعليم الابناء السلوكيات الحضارية.

ويعود الاعلامي، سمرمد البياتي، ليشير الى اسباب تدني الذوق العام، ومنها عدم تأكيدنا على هويتنا العراقية نتيجة النقص في التكوين الثقافي لبعثنا، وكثرة الهجرة من الريف الى

(السلوكيات) هدفها الوصول بالإنسان الى ارقى

مستوى، موضحاً: ان الذوق العام موجود في كل دولة، ولكل مجتمع كينونته الخاصة فما يصلح لمجتمع قد لا يصلح لآخر، ولكن هناك ثوابت مثل

النظافة والاحلاق والاناقة، والدول المتطورة لم تصل الى هذه المفاهيم اعتباطا فقد مرت بما مررتنا به، لكنها وضعت قوانين دستورية وذوقية صارمة وحرصت على تطبيقها لدرجة تخريم من يلقي بعقب سيجارة في الشارع او سجنه احيانا،

دجلة والفرات والعطش الآتي .. الأضرار الكارثية!

هالة عبد الكريم

يعتمد العراق في تأمين المياه بشكل أساسي على نهرى دجلة والفرات وروافدهما التي تنبع جميعها من تركيا وإيران. ما أدى لتقلص تصريف الأنهار وتردي نوعية مياهها وزيادة ملوحة التربة إلى تحول مساحات كبيرة من الأراضي إلى مناطق قاحلة التربة.. نهرنا دجلة والفرات أحد الأنهار التي توجد في أراضي العراق وتنبع من مرتفعات جنوب شرق هضبة الأناضول في تركيا.. ويعتمد العراق في تأمين المياه بشكل أساسي على نهرى دجلة والفرات وروافدهما التي تنبع جميعها من تركيا وإيران. وفي السباق كان له دور في توفير المياه اللازمة للري وتوليد الطاقة الكهربائية وتزويد العديد من الاقاليم بالمياه العذبة. أما الآن فإنه يتعرض لانخفاض غير مسبوق في تدفقه مما قد يترك العراق بأزمة مائية حادة لم يسبق لها مثيل. وللتعرف على أسباب الأزمة لابد أن نطلع على تفاصيلها. كالآتي:

الأضرار الكارثية

وحسب تصريح المتحدث الرسمي باسم وزارة الموارد المائية، المهندس علي راضي، بأن احد اهم الاسباب التي ادت الى انخفاض نهر دجلة في قلة الأمطار بشكل ملحوظ، وكثرة السدود على النهرين، وتبخر المياه وازفاد: ان نهر دجلة يعتمد بنسبة ٤٠٪ على مياه الأمطار و٦٠٪ مصدرها السدود من تركيا وإيران، اما ان تكون النظرية عكسية، وان انخفاض مناسيب المياه يعود الى عدة أسباب منها: أثر بناء السدود في تركيا وسوريا بشكل كبير على تقليص تصريف

نهرى دجلة والفرات.. وهنا، لابد أن نذكر دور إيران أيضاً: إذ إنها قامت ببناء سدود على فروع نهر دجلة، منها: بئنا سد على نهر الوند، عام ١٩٦٢، مما قطع المياه عن مدينة خانقين ثم استمرت ببناء ثلاثة سدود تحويلية على النهر نفسه. - تحويل مياه نهر سيوان والذي هو أحد فروع نهر ديبال. - بناء سدود على الوديان الموسمية قرب الحدود العراقية لحجز مياهها لتضمن عدم عبورها إلى الأراضي العراقية. - بناء سدود على نهر كرخه لتحويل مياهه. - إنشاء مشاريع على نهر كارون وتحويل مياهه إلى داخل إيران. وكشف ان وزارة الموارد المائية قامت بوضع خطة معيبة لتعويض النقص المتوقع من المياه من خلال وضع سياسة مائية خاصة باعداد أنظمة الري الحديثة لتقليل المخافيد. وإلى ذلك، أكد حسن/ فلاح، وحسب وصفه بأنه المتضرر الأول من قلة مناسيب المياه او جفاف الأنهار بسبب حدوث:

- التصحر وتقدر نسبة الأراضي المعرضة لها بأنها تتجاوز ٩٢٪ من مجموع المساحة الإجمالية. - زيادة الملوحة في التربة ويقدر ما بين ٦٠-٧٠٪ من الأراضي الزراعية. - تضرر الثروة الحيوانية والاسماك. - قلة الانتاج المحلي من المحاصيل الزراعية، اي انها ستقلص مساحة زراعة ونتاج المحاصيل المحلية بنسبة كبيرة. الاسباب وطرق المعالجة

تقول مسؤولة الاعلام والعلاقات في وزارة الموارد المائية: ان هناك العديد من الاسباب التي أدت إلى تفاقم أزمة المياه، وهي: أ- التزويد والطلب على المياه: هناك فرق كبير بين التزويد المائي، والكميات المطلوبة للمياه لسد الحاجة للأغراض المدنية والزراعية والصناعية في ٦٦.٨ بليون متر مكعب، أو ٧٧ بليون متر مكعب، بينما

الملوحة و٥٠٪ منها متوسطة الملوحة و٢٠٪ منها قليلة الملوحة. - إعادة تأهيل الأهوار: ان

ب- شبكات توزيع المياه والصرف الصحي: شبكات توزيع مياه الشرب رديئة جداً، إذ إن كفاءتها لا تزيد عن ٣٢٪. والطلب على المياه يبلغ ١١ مليون متر مكعب يومياً بينما التزويد المائي الفعلي يبلغ نصف هذه الكمية. أما بالنسبة لشبكات الصرف الصحي، فإن ١٤ مدينة من مجموع ٢٥٢ مدينة لها خدمات صرف صحي، وكميات المياه المعالجة تخدم ٨٪ فقط من السكان، علماً أن شبكات الصرف الصحي مهترئة وتحتاج إلى صيانة وإعادة تأهيل، حيث يتسرب ٧٠٪ من مياه هذه الشبكة إلى الأنهار بدون تقنية.. وقد تسببت رداءة شبكات توزيع مياه الشرب وشبكات الصرف الصحي باختلاط مياه الصرف الصحي مع مياه الشرب وانتشار الأمراض.

ج- نوعية المياه: تعد كمية الأملاح الذائبة في مياه نهر دجلة عند الحدود العراقية-التركية مقبولة بحدود ٢٨٠ ملغم/لتر، إلا أنها تزداد بشكل كبير كلما اتجهنا جنوباً، أما مياه نهر الفرات، فتبلغ كمية الأملاح الذائبة عند الحدود العراقية-السورية فيها بحدود ٦٠٠ ملغم/لتر وتزداد جنوباً لتصل إلى أكثر من ١٣٠٠ ملغم/لتر عند السماوة.. وعند ملاحظة نوعية مياه الشرب نجد أنها لا تتطابق مع مواصفات منظمة الصحة العالمية لمياه الشرب.

د- التصحر: أدى تقلص تصريف الأنهار وتردي نوعية مياهها وزيادة ملوحة التربة إلى تحول مساحات كبيرة من الأراضي إلى مناطق قاحلة التربة، ويعتقد أن حوالي ٤٥٪ من أراضي العراق تأثرت بالتصحر، وأدى هذا الأمر إلى زيادة العواصف الترابية وتقلص الأراضي الزراعية بحدود ٤٠٪، ما أجبر ما يقارب ٢٠ ألف شخص على ترك أراضيهم خلال الفترة من عام ٢٠٠٧ حتى العام ٢٠٠٩، وتشير الإحصائيات إلى أن في عام ٢٠٠٩ أصبح ٤٪ من الأراضي المروية شديد



المشاريع. كما قامت الوزارة بمنح حصص مائية لأراض خارج مناطق الإرواء وتحويل شبكات الري من أجل ذلك خلفاً لكل التعليمات ولتحقيق مصالح شخصية، وغابت أية خطة لتشغيل السدود، ما أدى إلى انخفاض خزين المياه في هذه السدود إلى أدنى مستوياته، وإضافة إلى ما تقدم، قامت الوزارة بغمر أراض ضحلة كالأهوار، ما أدى إلى زيادة الملوحة في هذه المناطق. كيفية تجاوز الأزمة

تجاوز الأزمة المائية ليس بالأمر السهل ويحتاج إلى جهود كبيرة من قبل مختصين في الموارد المائية، من خلال: - استخدام الطرق الحديثة التي تقلل من الضائعات المائية. - ضرورة تأمين إيرادات مياه الشرب وتوفير مياه كافية للاحتياجات الزراعية. - ضرورة صيانة وتطوير شبكات الري وتوزيع المياه ومحاولة استخدام القنوات المغلفة لتقليل الضائعات المائية. - لابد من إعادة تأهيل المؤسسات المعنية بالمياه وتحديث محطات التنقية وشبكات الري وتوزيع المياه. - وضع خطة تعاون واضحة مع الوزارات الأخرى ذات العلاقة. - وضع برنامج توعية جماهيرية لاستخدام طرق الري الحديثة.

العباءة العربية .. رمز تراثي

زي يزين أكتاف الشيوخ ويدفئ نجوم الثقافة



بغداد - عامر محسن الفريوي

يدل على مكانة الشخص ومزنته بين قومه، وهي انواع فهناك السوري الكشمير والايراقي الرضوي الاكثر جودة من حيث الخامة والتفصيل والخياطة من السورية. ويضيف: العباءة التي تتضمن نسبة كبيرة من نايلون تكون اقل جودة وهذ ينطبق على العباءة السورية مقارنة بالعباءة الايرانية التي تجمع ما بين القطن والصوف لذلك لا يبتاعها (إلا للباس).

× هذا يعني اختلافا بأسعارها.. ترى هل يتأثر السعر بألوان العباءة؟

- نعم.. الاسعار تتباين حسب المنشأ، فالسوري ٢٥ الف دينار، اما الايراقي ف٥٠ الف دينار.. والالوان لا تؤثر على السعر.. فالأسعار موحدة.

× هل تقومون بعمل العباءات في هذه المحلات؟

- نحن نبيع العباءات ولا نصنعها، واماكن عملها معروفة في الكوت والنجف

الف الى ٨٠ الف، واحيانا ١٠٠ الف الى ١٥٠ الف للخياطة الانيقة، أما الخياطة درجة اولى فتصل الى ثلاثة ملايين!.

عباءة صفيحة

× في الصيف يكثر الاقبال على العباءة الصيفية باذا تختلف عن الشتوية؟ - فقال: العباءة الصيفية عمل يدوي يحتاج الى مهارة وتقانٍ ولا يجيد صنعها إلا المتحرس بالمهنة وهي تختلف عن العباءة الشتوية الجاهزة والتي على رأس انواعها المرديد... واثناء حديثي مع الشاب علي جاء رجل يحمل رزمة من العباءات يروم كيبها، فسألته كم يكلف كي العباءة المستعملة، فأجاب: ٣ الاف دينار.. وعدت أسأل امير عن انواع الخياطة والخيوط، فقال: الخياطة كلبدون لون (امير علي) يبيع العباءة الرجالية.. سألته عن تكاليف الخياطة، فقال: الخياطة النجفية وخياطة العمارة تكاليفها محصورة بين ٥٠

والكاظمية. اما عملنا هنا فيقتصر على تلبية رغبة الناس في الشراء .. ولا تظن ان عمل العباءة يتم بسهولة، فهي مراحل تبدأ بجمع الاصواف وغزلها وحياتها وتفصيلها وتقريبها.. وعندما سألته عن شرباعة العباءة، قال: ستار الكفاني في شارع الرشيد وحجي رشيد في شارع الجمهورية.

بعض الناس يشتري العباءة ليهديها بمناسبة فرح كما يهدي الروود او الساعات والخواتم.. هذا ما قاله سلام حسين، رجل دين، وأضاف، وهو يرتدي عباءة صيفية بيضاء: هذه العباءة جاءتني هدية واعتز بها، وهذه اول مرة اضعها على اكتاف، وسعرها أكثر من ٤٥ الف دينار.

في سوق الكاظمية المسقف امتن الشاب (امير علي) يبيع العباءة الرجالية.. سألته عن تكاليف الخياطة، فقال: الخياطة النجفية وخياطة العمارة تكاليفها محصورة بين ٥٠



الفوائد المحتسبة على الحساب الجاري



مبدأ الحكم
إن المادة ٢٢٥/٢ ثانياً من قانون التجارة تتعلق بالفوائد المحتسبة على الحساب الجاري في حين أن المبلغ موضوع الدعوى ناشئ عن اعتماد مستندي، وبالتالي فإن فوائد الاتفاقية المترتبة على أصل مبلغ الاعتماد لا يجوز الحكم عنها بالفوائد القانونية.

نص الحكم
لدى التدقيق والمداولة من الهيئة الموسعة المدنية في محكمة التمييز الاتحادية وجد أن الطعن التمييزي مقدم في مدته القانونية ولاشتماله على أسبابه قرر قبوله شكلاً، وعند عطف النظر على الحكم المميز تبين بأنه مخالف للأصول وأحكام القانون، وأن إصرار محكمة الاستئناف على حكمها المنقوض لم يكن في محله ذلك لأن المدعي (المميز عليه) لا يستحق الفائدة القانونية المطالب بها إلا عن أصل مبلغ الاعتماد المستندي المتبقي بذمة المدعى عليه (المميز) وتأخر في تسديده. أما الفوائد الاتفاقية التي ترتبت على أصل المبلغ فلا يستحق عنها الفوائد القانونية لعدم تحقق شروط المادة ١٧١ من القانون المدني فيما يتعلق بها والتي اشترطت للحكم بالفوائد القانونية أن يكون محل الالتزام مبلغاً من النقود معلوم المقدار وقت نشوء الالتزام، ولأن الفوائد سواء كانت قانونية أو اتفاقية تفرض على سبيل التعويض عن التأخير في تنفيذ التزام محله مبلغ من النقود، لذا فلا يجوز تقاضي فوائد على الفوائد (المادة ١٧٤ مدني)، وإن المادة ٢٢٥/٢ ثانياً من قانون التجارة التي كانت سبب إصرار المحكمة

على حكمها ليس لها حضور ضمن وقائع هذه الدعوى لأنها تتعلق بالفوائد المحسوبة على الحساب الجاري، في حين أن المبلغ موضوع هذه الدعوى ناشئ عن اعتماد مستندي، وبالتالي فإن الفوائد الاتفاقية المترتبة على أصل مبلغ الاعتماد لا يجوز الحكم عنها بالفوائد القانونية، وكان المتعين على محكمة الاستئناف اتباع القرار التمييزي المرقم ٣٥٩٢/الهيئة الاستئنافية منقول/٢٠١٩ في ٢٠١٩/١٢/١، فضلاً عن ذلك لوحظ بأن محكمة البداية قضت للمدعي بأقل من المبلغ الوارد بعريضة الدعوى من دون أن

ترد الدعوى بالزيادة مع تحميل الطرفين المصاريف وأتعاب المحاماة بنسبة ما خسره كل منهما، وكان على محكمة الاستئناف تلافي الخطأ الذي وقعت فيه محكمة البداية على وفق ما تضمنته الفقرة (٤) من لائحة الطعن الاستئنافية، عليه ولكل ما تقدم من أسباب واستناداً للمادة (٣/٢١٠) من قانون المرافعات المدنية، قرر نقض الحكم المميز واعادة الاضبارة لحكمتها لإتباع ما تقدم، على أن يبقى رسم التمييز تابعاً للنتيجة، وصدر بالاتفاق في ٢١/ رجب/ ١٤٤١هـ الموافق ٢٠٢٠/٣/١٦.

الاختصاص المكاني من حق الخصوم

تحديد المحكمة المختصة مكانياً وكان على محكمة الأحوال الشخصية في مدينة الصدر بعد رفض الإحالة من قبل محكمة الأحوال الشخصية في الأعظمية أن تسير بالدعوى وتحسمها وفق القانون، لذا قرر رد طلب تحديد المحكمة المختصة مكانياً الوارد من محكمة الأحوال الشخصية في مدينة الصدر وإعادة الدعوى إليها لنظرها وفق القانون وإشعار محكمة الأحوال الشخصية في الأعظمية، وصدر القرار بالاتفاق في ١/ رجب/ ١٤٤١هـ الموافق ٢٠٢٠/٢/٢٥م.

نظر دعوى النفقة المقامة من المدعية (أه ع) على زوجها المدعي عليه (ع و أ)، إذ ترى كل منهما أنها غير مختصة مكانياً بنظرها، ولما كان الاختصاص المكاني من حق الخصوم وليس من النظام العام، وإذا رأت المحكمة الحالة عليها الدعوى أنها لا تختص بنظرها فيكون قرارها قابلاً للطعن تمييزاً (المادة ٧٩ من قانون المرافعات المدنية)، ولما كان طرفا الدعوى لم يستعملا حقهما في الطعن بقرار رفض الإحالة أمام محكمة الاستئناف بصفتها التمييزية استناداً للمادة (١/٢١٦) من القانون نفسه، فليس للمحكمة طلب

مبدأ الحكم
ليس للمحكمة طلب تحديد المحكمة المختصة مكانياً لنظر الدعوى لأن الاختصاص المكاني من حق الخصوم وليس من النظام العام، وإذا رأت المحكمة الحال عليها الدعوى أنها لا تختص بنظرها فيكون قرارها قابلاً للطعن تمييزاً (المادة ٧٩ من قانون المرافعات المدنية)، ولما كان طرفا الدعوى لم يستعملا حقهما في الطعن بقرار رفض الإحالة أمام محكمة الاستئناف بصفتها التمييزية استناداً للمادة (١/٢١٦) من القانون نفسه، فليس للمحكمة طلب

جريمة تهريب المنتجات النفطية

المختصة نوعياً ومكانياً بنظر هذه الدعوى، لذا قرر إيداع الضبارة الدعوى الى محكمة تحقيق الخالدية للنظر فيها وحسب الاختصاص النوعي والمكاني، وإشعار الى محكمة تحقيق الرمادي بذلك، وصدر القرار بالاتفاق استناداً لأحكام المادة (١٣/ أولأ/ب/٢) من قانون التنظيم القضائي رقم ١٦٠ لسنة ١٩٧٩ المعدل في ٢/ جمادى الثاني/ ١٤٤١هـ الموافق ٢٠٢٠/١/٢٧م.

الهيئة وجد انه بتاريخ ٢٠١٥/٤/٣٠ تم القبض على المتهم (و ح ص) وبجوارته العجلة المرقمة (١٣٨٩٥) بغداد مارسيديس تریله، محملة بمادة البنزين دون أوراق أصلوية، وحيث ان الجريمة تتعلق بتهريب المشتقات النفطية، لذا فإن التحقيق فيها يكون ضمن الاختصاص المكاني لمحكمة التحقيق الذي حصلت فيه الجريمة، وبالتالي فإن محكمة تحقيق الخالدية هي المحكمة

مبدأ الحكم
ان الجريمة التي تتعلق بتهريب المنتجات النفطية يكون التحقيق فيها ضمن الاختصاص المكاني لمحكمة التحقيق الذي حصلت فيه الجريمة. لدى التدقيق والمداولة من الهيئة الموسعة المدنية في محكمة التمييز الاتحادية لتحديد المحكمة المختصة ولدى النظر من قبل هذه

معاقبة الطبيب بعقوبة الإنذار

شهادة الوفاة المشار إليها، وحيث إن فعل المعترض عليها مخالف للتعليمات وموجب للعقوبة، لذلك قرر نقض القرار المذكور وإدانة المعترض عليها وفرض عقوبة الإنذار بحقها وفق للمواد (١٥٤) من قانون انضباط موظفي الدولة المرقم ٦٩ لسنة ١٩٣٦، وصدر القرار بالاتفاق في ١٩٨١/١/٢١.

المعترض عليها رد الدعوى، وحيث تبين إن المعترض عليها نظمت شهادة الوفاة المرقمة ٢٣ في ١٩٧٨/٨/١٧ (م) الطفلة (ري) توفيت في ١٩٧٨/٨/١٧ بسبب التسمم بالدواء من دون الاستناد إلى نتيجة التشريح الطبي العدلي، وإن تسلسل الجثة من قبل ذويها قبل التشريح لا يسوغ لها تنظيم

لاعتراض المعترض ومطالبته نقض قرار لجنة انضباط موظفي وزارة الصحة في نيوى المرقم (٢٢) في ١٩٨٠/٨/٢٠ القاضي ببراءة المعترض عليها من التهمة الموجهة إليها والحكم بإدانتها وفرض العقوبة المناسبة بحقها، وللإطلاع على الاضبارة الانضباطية ومطالبة

إعادة الدعوى لإعادة محاكمة المتهم وتوجيه تهمتين إليه

(هـ) دار المشتكي (ع م) بقصد ارتكاب جريمة وأهملت توجيه تهمة ثانية إليه عن دخول دار المشتكي الآخر (ع) والتي هي الدار التي دخلها المتهم المذكور بقصد ارتكاب جريمة حسبما يستدل من الأدلة المتحصلة في الدعوى، إذ أن محاكمة المتهم (م) عن هاتين الجريمتين بدعوى واحدة صحيح وفق نص الفقرة ٤-٤ من المادة ١٣٢ الأصولية، ولما كان هذا الخطأ مؤثراً في نتيجة المحاكمة لذلك قرر نقض القرارات الصادرة في الدعوى وإعادة الدعوى والى محكمتها لإعادة محاكمة المتهم وتوجيه تهمتين إليه وفق الفقرة الثانية من المادة ٤٢٨ عقوبات، والبت في التهمتين بالإدانة والإفراج وفق ما تراه بنتيجة المحاكمة على أن يبقى المتهم (هـ) على كفالته، وصدر القرار بالاتفاق في ١٩٨١/٣/٤.

بين هذه الدار والدار المجاورة للعائدة للمشتكي (م)، حيث شوهد كذلك من قبل زوجة ابن المشتكي التي أيقظت هي الأخرى بصياحها معها (ع س)، وقد عقب المشتكيان المحكوم عليه وبمعهونة شرطة الدورية قبض عليه متلبساً بجريمتيه المشهوده هذه، وقد أحيل على محكمة الجنايات لمحاكمته عن الشروع بسرقة الدارين وفق المادة ٤٤٤ بدلالة المادة ٣١ عقوبات، وان هاتين الجريمتين وان كانت جنحتين إلا انه لا ضير على محكمة الجنايات أن نظرت فيهما تأسيساً على نص الفقرة (ب) من المادة ١٣٩ من قانون أصول المحاكمات الجزائية لسنة ١٩٧١، إلا أن محكمة الجنايات قد وقعت أثناء المحاكمة في خطأ عندما وجهت التهمة بتاريخ ١٩٨٠/١٢/٣١ عن دخول المتهم

مبدأ الحكم
١- لمحكمة الجنايات ان تفصل في الدعوى الداخلة في اختصاص حكمة الجنج. ٢- تجوز محاكمة المتهم عن جريمتين وقعتا خلال سنة واحدة، وكانتا من نوع واحد على أن توجه للمتهم تهمتان لا تهمة واحدة. (المادتان ١٣٢-٤-١٣٩-ب من قانون أصول المحاكمات الجزائية). نص الحكم لدى التدقيق والمداولة وجد ان المحكوم عليه (هـ) قد دخل دار المشتكي (ع) في يوم ١٩٧٩/٨/١٢ ليلاً في حوالي الساعة العاشرة، ولما أحست به زوجة المشتكي وأيقظت زوجها هرب متسللاً السياج الفاصل

القانون النافذ وقت ارتكاب الجريمة



مبدأ الحكم
لا يجوز تطبيق أحكام القرار بتشديد العقوبة على جريمة ارتكبت قبل نفاذ أحكامه لأن القانون الواجب تطبيقه هو القانون النافذ وقت ارتكاب الجريمة. نص الحكم لدى التدقيق والمداولة وجد أن محكمة جنائيات بابل كانت قد قررت بموجب قرارها الصادر في ١٩٩٦/٧/٢١ وبالمدعى ٩٦/ج/١٦٢ تجريم المتهم (ع) وفق أحكام المادة ٤٤٤/٢ ثانياً عقوبات المعدلة بالقرار ١١٣٣ لسنة ١٩٨٢ لسرقته المواد المضبوطة بحوزته في أحد المحلات في الكويت أثناء دخول الجيش العراقي إليها في عام ١٩٩٠ وحكمت عليه بالسجن لمدة ١٥ سنة، استدلالاً بالمادة ١/١٣٢ وقد وجد أن تجريم المتهم وفق المادة المذكورة كان صحيحاً، وذلك لاعترافه الصريح في كل أدوار التحقيق والمحاكمة المعزز

بمحاضر ضبط المواد المسروقة، وهي أدلة كافية ومقنعة، وكان اعتمادها من قبل محكمة الجنائيات متفقاً مع حكم القانون إلا أنه لوحظ أن جريمة السرقة وقعت في عام ١٩٩٠ وقبل صدور قرار مجلس قيادة الثورة المخل رقم ٣ لسنة ١٩٩٢ الذي شدد عقوبة السرقة المنصوص عليها في المادة المذكورة، لذا فإن استدلال المحكمة بالقرار ١١٣٣ لسنة ١٩٩٢ كان غير صحيح، وحيث أن الحد الأقصى للعقوبة المنصوص عليها في المادة المذكورة قبل التشديد كانت لا تتجاوز السجن لمدة سبع سنوات، لذا قرر تصديق قرار التجريم وتخفيض عقوبة المتهم إلى السجن مدة سبع سنوات وتنظيم مذكرة عقوبة جديدة له في ضوء ذلك تحسب فيها مدة موقوفته ومدة سجنه السابقة، وإشعار دائرة الإصلاح الاجتماعي في سجن أبي غرب بذلك، وصدر القرار بالاتفاق في ١٩٩٧/٧/٢.

لا يسأل المتبوع عن وقوع الضرر



الميزة منها، وإعادة الأوراق إلى وإصدار القرار اللازم بما تتوصل محكمتها لإجراء المحاكمة بشأنها إليه المحكمة، وصدر القرار مجدداً على النحو المقدم بيانه، بالاتفاق في ١٩/٩/١٠.

بأن المدان (أ) ولو انه يعمل سائقاً لسيارة (تريله) تعود لأمانة العاصمة إلا انه يحمل إجازة سوق أصولية نافذة وقت وقوع الحادث، وان السيارة التي كان يقودها سليمة من جميع النواحي، فتكون أمانة العاصمة قد بذلت العناية اللازمة فلا محل لمسئلتها بالتعويض عملاً بحكم الفقرة (٢) من المادة ٢١٩ من القانون المدني، وان محكمة الجنج أغفلت التحقيق في هذا الدفع خلافاً لما تقضي به الفقرة (٢) من المادة المذكورة التي تنص (ويستطيع المخدوم والتضامن مع المدان (أ) بدفع تعويض للمشتكي (م) قدره ثلاثة آلاف وثلاثمائة وعشرة دنائير عن الأضرار التي أصابت سيارته.. ولدى عطف النظر على الأوراق وجد أن وكيل الميزة الخاصة بالتعويض بقدر ما يخض

مبدأ الحكم
لا يسأل المتبوع عن وقوع الضرر الذي يسببه تابعه إذا كان قد بذل ما ينبغي من العناية لمنع وقوع الضرر أو إن الضرر كان لا بد واقعاً حتى لو بذل هذه العناية.. (الفقرة الثانية من المادة ٢١٩ من القانون المدني).

نص الحكم
لدى التدقيق والمداولة وجد أن الطعن التمييزي واقع على الفقرة الحكمة القاضية بإلزام الميزة أمانة العاصمة بالتكافل والتضامن مع المدان (أ) بدفع تعويض للمشتكي (م) قدره ثلاثة آلاف وثلاثمائة وعشرة دنائير عن الأضرار التي أصابت سيارته.. ولدى عطف النظر على الأوراق وجد أن وكيل الميزة الخاصة بالتعويض بقدر ما يخض

بالإمكان جعل العقوبة حسبما للمدة التي قررتها المحكمة، لذلك قرر إعادة الأوراق إلى محكمتها لإعادة النظر في العقوبة بغية فرضها في ضوء ما أوضح عنه أعلاه، ولموافقة القرارات الأخرى الصادرة في الدعوى للقانون قرر تصديقها، وصدر القرار بالاتفاق في ١٩٨١/٣/٧.

بلوغ الحدث عند الحكم عليه



العقوبة سجناً استدلالاً بالفقرة الثالثة من المادة ٧٤ عقوبات لا إيداعاً بمدرسة تدريب الفتيان، مع ملاحظة إن المحكمة إذا شاعت أن تسلك سبيل إيقاف تنفيذ العقوبة بحقها فلها أن تستدل أيضاً بالمادة ١٣٢ عقوبات وإذا وجدت ظرفاً قضائية في القضية تبرر لها ذلك وعندها يصبح

مبدأ الحكم
إذا بلغ الحدث عند الحكم عليه سن الرشد فتبدل عقوبة الحجر في مدرسة الفتيان إلى عقوبة السجن إذا كانت الجريمة المرتكبة جنائية، والى الحبس إذا كانت جنحة، وذلك لعلة تساوي المدة التي كان يمكن فرضها عليه عند ارتكاب الجريمة.. (المادة ٣/٧٤ عقوبات).

نص الحكم
لدى التدقيق والمداولة وجد أن محكمة أحداث نيوى كانت في إصدارها لقرار إيداع (ي) مدرسة الفتيان الجانحين (مدرسة تدريب الفتيان) وفق المادة ٤٠٦ فأ بدلالة المادة ٣٣ من قانون الأحداث قد وقعت في خطأ قانوني، ذلك لأن المتهم المذكور هو من مواليد ١٩٦٢/٢/٢٢ وان قرار الإيداع قد صدر بحقه بتاريخ ١٩٨٠/١٢/١٥ الأمر الذي كان على المحكمة أن تقرر فرض العقوبة عليه بصفته قد بلغ رشداً عند الحكم عليه مما كان ينبغي معه فرض تلك



حجة الإعالة.. دعوى لإثبات حاجة المعوزين إلى نفقة الأقربين

بغداد/ غسان مرزة

حجة الإعالة إحدى الدعاوى المدنية التي تقام أمام محكمة البداية، وهي حجة لإثبات عسر عيش المعالين ويسر حال المعيلين ممن تربطهم رابطة عائلية.

وحرض المشرع من خلال القوانين النافذة على تنظيم العلاقات بين أفراد العائلة والالتزامات المترتبة على القرابة، ومنها نفقة الأصول وعلى من تجب هذه النفقة، وشروط فرضها على الأبناء.

ويقول قاضي أول محكمة الأحوال الشخصية في بغداد الجديدة، أحمد جاسب الساعدي: انه «منذ صدور أول دستور عراقي (القانون الأساسي العراقي لعام ١٩٢٥) كان المشرع العراقي حريصاً على بيان المحاكم المختصة في دعاوى النفقة، فقد نصت المادة (٧٥) منه على تقسيم المحاكم على محاكم شرعية ومجالس روحانية طائفية».

وأضاف جاسب ان «المادة السادسة والسبعين منه نصت على ان المحاكم الشرعية تنظر الدعاوى المتعلقة بالمسلمين وأحوالهم الشخصية، ومن هذه الدعاوى دعاوى النفقات والحجج المتعلقة بها، وكانت المحاكم في حينها تطبق أحكام الشريعة الإسلامية التي فصلت على من تجب نفقة الأصول ووجوبها على الأبناء».

وتابع جاسب ان «القانون النافذ حالياً والذي

ينظم موضوع النفقة بكل صورها هو قانون الأحوال الشخصية رقم ١٨٨ لسنة ١٩٥٩، وهناك تفصيل حول الفرق بين حجة الإعالة ودعوى النفقة، فحجة الإعالة وثيقة تصدرها محكمة البداية المختصة يثبت من خلالها يسر المعيل وإعسار المعال، وهي لا تنطبق لمقدار النفقة على المعيل، والغاية منها إثبات هذه الحالة لان الكثير من القوانين النافذة منها مثلاً قانون التقاعد أشارت إلى استحقاق من يعيلهم التقاعد مثلاً للحقوق التقاعدية، ولا يمكن إثبات الإعالة إلا بهذه الحجة التي تصدر من محكمة البداية».

وأفاد جاسب بأن «الطريق القانوني للحصول على حجة الإعالة يسلك من خلال اتجاهاين؛ الأول هو تقديم طلب الى قاضي البداية يقترن بالوثائق التي تؤيد أن مقدم الطلب يعيل طرفاً آخر من أفراد أسرته او ان المعال يقدم طلباً لإثبات انه معسر ويعال من قبل أحد أفراد أسرته».

ولفت جاسب إلى أن «الطريق الثاني هو إقامة دعوى لنفس التفصيل الوارد في الطريق الأول، طرفاًها مدعي ومدعى عليه، وتصدر المحكمة في حال ثبوت الدعوى حكماً بالإعالة».

وعن دعوى النفقة، يوضح جاسب أنها «تقام أمام محكمة الأحوال الشخصية بالنسبة للمسلمين ومحكمة المواد الشخصية بالنسبة لغير المسلمين، وقد أيدت محكمة التمييز الاتحادية أن دعوى الإعالة من اختصاص

محكمة البداية، وليست من اختصاص محكمة الأحوال الشخصية».

وعن كيفية تقسيم النفقة فإن، كما يقول القاضي، ذلك محكوم بضوابط القانوني والشرعي نفسه وتراعي الأحكام الصادرة أعمار المطلوب الإنفاق عليه وحاجتهم للإنفاق ومقدرة المنفق».

وخلص القاضي الى أن «قانون الأحوال الشخصية ألزم الزوج بالإنفاق على زوجته بنص المادة (٥٨) أحوال شخصية: (نفقة كل إنسان من ماله إلا الزوجة فنفتها على زوجها)، أما نفقة الأولاد من البنين والبنات فعلى والدهم على تفصيل بينته المادة (٥٩) من قانون الأحوال الشخصية، والتي نصت على (إذا لم يكن للولد مال فنفتها على أبيه ما لم يكن فقيراً أو عاجزاً عن النفقة والكسب).

من جانبه، ذكر القاضي سعد حسين شحيتان، قاضي أول محكمة بداءة الرصافة: أن «دعوى الإعالة هي طلب يقدم الى المحكمة غايته إثبات يسر المعيل مادياً وإعسار المعال وذلك بوسائل الإثبات الواردة قانوناً لغرض الحصول على مركز قانوني أو انجاز معاملة معينة يتطلب إنجازها صدور وثيقة قضائية، تعرف بحجة الإعالة».

وبين القاضي أن «دعوى النفقة هي طلب إلزام شخص بتأدية مبلغاً مكلفاً به شرعاً وقانوناً الى من يستحقه لغرض تأمين احتياجاته المعيشية من مأكلاً وملبساً ومسكن وطبابة...»



وأتم القاضي حديثه قائلاً: إن «قانون الأحوال الشخصية النافذ ألزم الابن بالإنفاق على والديه حتى لو كانا قادرين على الكسب على أن يكون الولد موسراً، وان يكون الوالدان فقيرين إلا في حالة إصرار الأب على البطالة استناداً للمادة (٦١) من قانون الأحوال الشخصية».

والمعروف بينهما إن دعوى الإعالة تقام أمام محكمة البداية، في حين إن دعوى النفقة تقام أمام محكمة الأحوال الشخصية».

وأضاف شحيتان أن «الأب يكلف بالإنفاق على الفروع وهم أولاده استناداً للمادة (٥٩) من قانون الأحوال الشخصية رقم ١٨٨ لسنة

ألعاب الانترنت مصيدة جديدة لسرقة الأطفال والمراهقين

ليث جواد

سوق الشيوخ في ذي قار، ادهم صباح: أن محكمته «صدقت أقوال منتهم قام باستغلال حدث إجباره على سرقة مبالغ مالية من أهله من أجل تنشيط الحساب الخاص بلعبة البوغي بتحريض من قبل احد العاملين في محلات الهاتف النقال».

وأضاف أن «المتهم اعترف في التحقيق بأنه قبل حوالي أربعة أشهر، وعندما كان يزاول عمله في محل لبيع أجهزة الموبايل، حضر له المشتكي الحدث وقام بشراء كارت تعبئة شحن لعبة (بويجي) بمبلغ قدره خمسة وثلاثون ألف دينار، ولكونه حدثاً وغير دارك قام باستغلاله الطلب بأن يقوم بإعطائه مبلغ سبعةمئة ألف لغرض تنشيط اللعبة ورفع مستواها».

وأوضح القاضي أن «المشتكي حضر في اليوم الثاني، وقام بإعطاء المتهم المبلغ مقابل شحن اللعبة الخاصة به، وقد علم منه أنه يقوم بسرقة النقود من والديه، حيث أخبره أن والده يمتلك مبالغ كثيرة ويقوم بالاحتفاظ بها في القاصة داخل غرفة نومه».

ولفت إلى أن «المشتكي كان يقوم بين فترة وأخرى بجلب نقود لمتهم لغرض تنشيط وتطوير اللعبة ورفع حسابه فيها وقام بتهديده بأن يخبر والده حول موضوع سرقة الأموال، واخذ يتردد على المحل بين اليوم والآخر ويقوم بإعطائه مبلغ يتراوح بين ٣٠٠ ألف - ٤٠٠ ألف دينار لكل بطاقة شحن للعبة البوغي حتى أصبح مجموع المبالغ التي حصل عليها حوالي عشرة ملايين دينار تقريباً».

وأكمل القاضي أن «الطفل لم يتكف بذلك، وقام بشراء حساب لعبة بويجي جديد من المتهم مقابل مبلغ مليون واربعمئة ألف دينار، ومن ثم قام بفتح طريق تغيير إعدادات اللعبة وتحويله في جهازه وقام ببيعه على شخص آخر مقابل مبلغ مليون ومائتي ألف دينار».

حدثاً، فعلى سبيل المثال في المادتين ٣٩٣ و٣٩٤ شدد عقوبة الواقعة أو اللواط بذكر أو بأنثى برضاه او بدونه، وفي المادتين ٣٩٦ و٣٩٧ شدد العقوبة على من يعتدي على عرض ذكر أو أنثى أو شرع فيه، إذا كان المجنى عليه حدثاً».

وأفاد بأنه «في إحدى القضايا المعروضة علينا والتي تتلخص وقائعها بأن الضحية وهي فتاة تبلغ من العمر ١٤ سنة تعرفت على احد الأشخاص عن طريق لعبة (البويجي) فكان الجاني يقوم بمساعدة الضحية أثناء اللعب، و كانا

حدثاً، فعلى سبيل المثال في المادتين ٣٩٣ و٣٩٤ شدد عقوبة الواقعة أو اللواط بذكر أو بأنثى برضاه او بدونه، وفي المادتين ٣٩٦ و٣٩٧ شدد العقوبة على من يعتدي على عرض ذكر أو أنثى أو شرع فيه، إذا كان المجنى عليه حدثاً».

وأفاد بأنه «في إحدى القضايا المعروضة علينا والتي تتلخص وقائعها بأن الضحية وهي فتاة تبلغ من العمر ١٤ سنة تعرفت على احد الأشخاص عن طريق لعبة (البويجي) فكان الجاني يقوم بمساعدة الضحية أثناء اللعب، و كانا

حدثاً، فعلى سبيل المثال في المادتين ٣٩٣ و٣٩٤ شدد عقوبة الواقعة أو اللواط بذكر أو بأنثى برضاه او بدونه، وفي المادتين ٣٩٦ و٣٩٧ شدد العقوبة على من يعتدي على عرض ذكر أو أنثى أو شرع فيه، إذا كان المجنى عليه حدثاً».

وأفاد بأنه «في إحدى القضايا المعروضة علينا والتي تتلخص وقائعها بأن الضحية وهي فتاة تبلغ من العمر ١٤ سنة تعرفت على احد الأشخاص عن طريق لعبة (البويجي) فكان الجاني يقوم بمساعدة الضحية أثناء اللعب، و كانا

حدثاً، فعلى سبيل المثال في المادتين ٣٩٣ و٣٩٤ شدد عقوبة الواقعة أو اللواط بذكر أو بأنثى برضاه او بدونه، وفي المادتين ٣٩٦ و٣٩٧ شدد العقوبة على من يعتدي على عرض ذكر أو أنثى أو شرع فيه، إذا كان المجنى عليه حدثاً».

وأفاد بأنه «في إحدى القضايا المعروضة علينا والتي تتلخص وقائعها بأن الضحية وهي فتاة تبلغ من العمر ١٤ سنة تعرفت على احد الأشخاص عن طريق لعبة (البويجي) فكان الجاني يقوم بمساعدة الضحية أثناء اللعب، و كانا

حدثاً، فعلى سبيل المثال في المادتين ٣٩٣ و٣٩٤ شدد عقوبة الواقعة أو اللواط بذكر أو بأنثى برضاه او بدونه، وفي المادتين ٣٩٦ و٣٩٧ شدد العقوبة على من يعتدي على عرض ذكر أو أنثى أو شرع فيه، إذا كان المجنى عليه حدثاً».

وأفاد بأنه «في إحدى القضايا المعروضة علينا والتي تتلخص وقائعها بأن الضحية وهي فتاة تبلغ من العمر ١٤ سنة تعرفت على احد الأشخاص عن طريق لعبة (البويجي) فكان الجاني يقوم بمساعدة الضحية أثناء اللعب، و كانا

حدثاً، فعلى سبيل المثال في المادتين ٣٩٣ و٣٩٤ شدد عقوبة الواقعة أو اللواط بذكر أو بأنثى برضاه او بدونه، وفي المادتين ٣٩٦ و٣٩٧ شدد العقوبة على من يعتدي على عرض ذكر أو أنثى أو شرع فيه، إذا كان المجنى عليه حدثاً».

وأفاد بأنه «في إحدى القضايا المعروضة علينا والتي تتلخص وقائعها بأن الضحية وهي فتاة تبلغ من العمر ١٤ سنة تعرفت على احد الأشخاص عن طريق لعبة (البويجي) فكان الجاني يقوم بمساعدة الضحية أثناء اللعب، و كانا

انتهاك سرية الاتصالات يضاعف المشكلات العائلية.. ويعزز الحاجة لأساليب تحرر خاصة

إيناس جبار

تستقبل المحاكم يومياً عشرات دعاوى الخلافات الأسرية وغيرها بسبب التجسس على الهواتف وتطبيقات السوشيل ميديا، لاسيما مع وجود برامج تتيح للأخريين التطفل والتنصت على الرسائل او برامج الاتصالات، واغلبها تستخدم استخداماً سيئاً، أدت إلى كشف الخيانات او الأسرار بين الأزواج، وغالبا ما تنتهي هذه

المخابرة الخاصة»، كذلك الاتفاقية الدولية للحقوق المدنية والسياسية الصادرة عن الجمعية العامة للأمم المتحدة عام ١٩٦٦، حيث نصت المادة ١٧ منها على «عدم جواز التدخل بشكل تعسفي وغير قانوني في حياة الأفراد الخاصة».

ويؤكد انه «بين أهم تلك الأساليب هو التنصت الإلكتروني على سرية الاتصالات والمراسلات السلكية واللاسلكية والإلكترونية بأجهزة إلكترونية خاصة بعد إذن قضائي أو رسمي وفق ضوابط محددة تظليماً للمصلحة الأجدر والأولى في الرعاية وحماية أمن المجتمع في مكافحة الجرائم المنظمة والمعلوماتية، وضبط مرتكبيها وإنزال العقاب المقرر لهم على مصلحة الأفراد في الحفاظ على مكتون أسرارهم وحققهم في سرية اتصالاتهم ومراسلاتهم الخاصة».

ولفت إلى أن «العديد من الاتفاقيات الدولية نصت على استحداث هذا النوع من أساليب التحري الخاصة، ومن أبرزها اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية (باليروم) لسنة ٢٠٠٠، واتفاقية بودابست لمكافحة الجرائم المعلوماتية لسنة ٢٠٠١، واتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد لسنة ٢٠٠٣».

ويقترح القاضي على «المشرع العراقي استحداث هذا النوع من أساليب التحري الخاصة وتنظيم أحكامه بنصوص صريحة في قانون أصول المحاكمات الجزائية رقم ٢٣ لسنة ١٩٧١ المعدل على غرار العديد من القوانين الإجرائية الجزائية في الدول العربية كقانون الإجراءات الجنائية المصري وقانون الإجراءات الجنائية البحريني وقانون أصول المحاكمات الجزائية الأردني، ولتحقيق المواءمة مع الاتفاقيات الدولية سألقة البيان».

من جانبها، تقول المحامية غفران الطائي: انه «ترد إليها مشكلات طلاق ومشاكل عائلية تتضمن الكشف عن خيانة زوجية أو مشاجرات ودعاوى سب وقذف يكون فيها سبب المشكلة هو تنصيب برامج تجسس أو مراقبة التطبيقات كالتاسنجر او الفايبر»، وتوضح أن «عدم وجود رادع أو قانون للحفاظ على الخصوصية أتاح لمستخدمي (الشبكة العنكبوتية) استحداث برامج تنصت ومراقبة لأغراض عديدة، وبالتالي جميعاً تؤدي إلى هذه المشكلات التي تصل إلى إقامة دعاوى».

إيناس جبار

تستقبل المحاكم يومياً عشرات دعاوى الخلافات الأسرية وغيرها بسبب التجسس على الهواتف وتطبيقات السوشيل ميديا، لاسيما مع وجود برامج تتيح للأخريين التطفل والتنصت على الرسائل او برامج الاتصالات، واغلبها تستخدم استخداماً سيئاً، أدت إلى كشف الخيانات او الأسرار بين الأزواج، وغالبا ما تنتهي هذه

المخابرة الخاصة»، كذلك الاتفاقية الدولية للحقوق المدنية والسياسية الصادرة عن الجمعية العامة للأمم المتحدة عام ١٩٦٦، حيث نصت المادة ١٧ منها على «عدم جواز التدخل بشكل تعسفي وغير قانوني في حياة الأفراد الخاصة».

ويؤكد انه «بين أهم تلك الأساليب هو التنصت الإلكتروني على سرية الاتصالات والمراسلات السلكية واللاسلكية والإلكترونية بأجهزة إلكترونية خاصة بعد إذن قضائي أو رسمي وفق ضوابط محددة تظليماً للمصلحة الأجدر والأولى في الرعاية وحماية أمن المجتمع في مكافحة الجرائم المنظمة والمعلوماتية، وضبط مرتكبيها وإنزال العقاب المقرر لهم على مصلحة الأفراد في الحفاظ على مكتون أسرارهم وحققهم في سرية اتصالاتهم ومراسلاتهم الخاصة».

ولفت إلى أن «العديد من الاتفاقيات الدولية نصت على استحداث هذا النوع من أساليب التحري الخاصة، ومن أبرزها اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية (باليروم) لسنة ٢٠٠٠، واتفاقية بودابست لمكافحة الجرائم المعلوماتية لسنة ٢٠٠١، واتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد لسنة ٢٠٠٣».



الألعاب

الجماعية التي يشارك اللعب فيها عدد كبير من اللاعبين، ومن مختلف الأعمار والجنسيات، ومن مختلف دول العالم ومن كلا الجنسين، وهذا ما استغله العديد من المجرمين للاحتيال على ضحاياهم، مستفيدين من ميزات هذا النوع من منصات التواصل الاجتماعي».

وأضاف أن «الألعاب الجماعية عادة لا تخضع إلى رقابة من الشركات المنتجة لهذه الألعاب، هذا من جانب، ومن جانب آخر لا تخضع إلى رقابة ذوي الضحية التي تكون في اغلب الأحيان من الأطفال أو من هم في سن المراهقة والذين يكونون صيدا متاحا يمكن استدراجهم بسهولة».

وأشار القاضي إلى أن «قانون العقوبات العراقي لم يخصص صراحة على تجريم هذا النوع من الأفعال، إلا انه يمكن إخضاع هذه الأفعال إلى التجريم وفقا لنص قانون العقوبات بحسب كل فعل، فإذا كان فعل الجاني هو الحصول على أموال من المجنى عليه بطرق احتيالية، فهذا الفعل يجرمه نص المادة ٤٥٦ من قانون العقوبات، أما اذا ابتز الجاني الضحية وهدده بهدف الحصول على أية منفعة سواء مادية أو معنوية فهذا الفعل ترجمه المادة ٤٣٠».

وأضاف أن «القانون شدد العقوبات في العديد من الجرائم إذا كان المجنى عليه

المنظم والجرائم المعلوماتية التي يصعب على أعضاء الضبط القضائي مكافحتها وضبط مرتكبيها أو الحصول على أدلة كافية لإدانتهم وتقديمهم إلى القضاء وتحقيق العدالة الجنائية إلا يبتاع أساليب تحرر خاصة».

ويؤكد انه «بين أهم تلك الأساليب هو التنصت الإلكتروني على سرية الاتصالات والمراسلات السلكية واللاسلكية والإلكترونية بأجهزة إلكترونية خاصة بعد إذن قضائي أو رسمي وفق ضوابط محددة تظليماً للمصلحة الأجدر والأولى في الرعاية وحماية أمن المجتمع في مكافحة الجرائم المنظمة والمعلوماتية، وضبط مرتكبيها وإنزال العقاب المقرر لهم على مصلحة الأفراد في الحفاظ على مكتون أسرارهم وحققهم في سرية اتصالاتهم ومراسلاتهم الخاصة».

ولفت إلى أن «العديد من الاتفاقيات الدولية نصت على استحداث هذا النوع من أساليب التحري الخاصة، ومن أبرزها اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية (باليروم) لسنة ٢٠٠٠، واتفاقية بودابست لمكافحة الجرائم المعلوماتية لسنة ٢٠٠١، واتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد لسنة ٢٠٠٣».

ويقترح القاضي على «المشرع العراقي استحداث هذا النوع من أساليب التحري الخاصة وتنظيم أحكامه بنصوص صريحة في قانون أصول المحاكمات الجزائية رقم ٢٣ لسنة ١٩٧١ المعدل على غرار العديد من القوانين الإجرائية الجزائية في الدول العربية كقانون الإجراءات الجنائية المصري وقانون الإجراءات الجنائية البحريني وقانون أصول المحاكمات الجزائية الأردني، ولتحقيق المواءمة مع الاتفاقيات الدولية سألقة البيان».

من جانبها، تقول المحامية غفران الطائي: انه «ترد إليها مشكلات طلاق ومشاكل عائلية تتضمن الكشف عن خيانة زوجية أو مشاجرات ودعاوى سب وقذف يكون فيها سبب المشكلة هو تنصيب برامج تجسس أو مراقبة التطبيقات كالتاسنجر او الفايبر»، وتوضح أن «عدم وجود رادع أو قانون للحفاظ على الخصوصية أتاح لمستخدمي (الشبكة العنكبوتية) استحداث برامج تنصت ومراقبة لأغراض عديدة، وبالتالي جميعاً تؤدي إلى هذه المشكلات التي تصل إلى إقامة دعاوى».

وأشار القاضي إلى أن «قانون العقوبات العراقي لم يخصص صراحة على تجريم هذا النوع من الأفعال، إلا انه يمكن إخضاع هذه الأفعال إلى التجريم وفقا لنص قانون العقوبات بحسب كل فعل، فإذا كان فعل الجاني هو الحصول على أموال من المجنى عليه بطرق احتيالية، فهذا الفعل يجرمه نص المادة ٤٥٦ من قانون العقوبات، أما اذا ابتز الجاني الضحية وهدده بهدف الحصول على أية منفعة سواء مادية أو معنوية فهذا الفعل ترجمه المادة ٤٣٠».

وأضاف أن «القانون شدد العقوبات في العديد من الجرائم إذا كان المجنى عليه



جريمة الاختفاء القسري ومسؤولية الدولة

هناك إجماع دولي على خطورة جريمة الاختفاء القسري، وعلى أثارها السلبية على الفرد والمجتمع، ولذلك فقد نصت أغلب الدساتير الوطنية والمواثيق الدولية في نصوصها على حماية حقوق الإنسان التي يتعين على الدول مراعاتها، وتوفير ضمان حقوق المواطنين الأساسية التي كفلتها الدساتير والقوانين الوطنية الأخرى، فحق المواطن يجب أن يكون مقدماً ومضموناً، فمن واجبات الدول إتحاف مواطنيها بحمايتهم وحماية ممتلكاتهم وتوفير الأمن والاستقرار والدفاع عنهم، وضمان الحريات العامة كحرية السكن، والتملك والعمل وإبداء الرأي وكذلك حقهم بالتقاضي أمام محاكم مختصة مستقلة حيادية منشأة بحكم القانون، منصفة من أي أعمال فيها إعتداء على الحقوق الأساسية الذي منحها له الدستور أو القوانين الوطنية، وحقهم في الأمن الشخصي، فمن واجب الدولة أن تضمن هذا الحق وتحميه من الاعتداء عليه، وغير ذلك من الواجبات التي تتكفل بها الدولة لضمان حياة المواطن وتوفير احتياجاته من الحقوق التي نصت عليها الدساتير والقوانين.

الجزء الأول

على تجريم جريمة "الاختفاء القسري للأشخاص" بالمادة السابعة بقدرتها "ط" من النظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية عام ١٩٩٨ والذي عدما جريمة ضد الإنسانية، وفي ضوء ذلك تبنت هيئة الأمم المتحدة إتفاقية دولية تجرم الاختفاء القسري في ٢٠ كانون ثاني - ديسمبر ٢٠٠٦ والتي دخلت حيز التنفيذ في عام ٢٠١٠.

وجاء في ديباجتها أن الدول الأطراف في هذه الإتفاقية، إذ تعد أن ميثاق الأمم المتحدة يفرض على الدول الالتزام بتعزيز احترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية احتراماً عالمياً وفعالاً، وإذ تستند إلى الاعلان العالمي لحقوق الإنسان، وإذ تشير إلى العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وإلى العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، وإلى الصكوك الأخرى ذات الصلة بمجالات حقوق الإنسان والقانون الإنساني والقانون الجنائي الدولي، وإذ تشير إلى الاعلان المتعلق بحماية الأشخاص من الاختفاء القسري الذي إنعقدته الجمعية العامة للأمم المتحدة في قرارها المرقم ٤٧/١٣٣ المؤرخ في ١٨- كانون الأول - ديسمبر ١٩٩٢، وإذ تدرك شدة خطورة الاختفاء القسري الذي يشكل جريمة، ويشكل في ظروف معينة يحددها القانون الدولي جريمة ضد الإنسانية.

وقد عقدت العزم على منع حالات الاختفاء القسري ومكافحة إفلات مرتكبي جريمة الاختفاء القسري من العقاب، وقد وضعت في الاعتبار حق كل شخص في عدم التعرض لاختفاء قسري، وحق الضحايا في العدالة والتعويض، وإذ تؤكد حق الضحية في معرفة الحقيقة بشأن ظروف الاختفاء القسري ومعرفة مصير الشخص المختفي، فضلاً عن حقه في حرية جمع ونشر وتسليم معلومات تحقيق هذه الغاية.

تعريف جريمة الاختفاء القسري

عرفت الإتفاقية الدولية لحماية جميع الأشخاص من الاختفاء القسري في المادة الثانية على أنه يقصد بـ "الاختفاء القسري" الاعتقال أو الاحتجاز أو الاختطاف أو أي شكل من أشكال الحرمان من الحرية يتم على أيدي موظفي الدولة، أو أي أشخاص أو مجموعات من الأفراد يتصرفون بإذن أو بدعم من الدولة أو بموافقتها، ويعقبه رفض الاعتراف بحرمان الشخص من حريته أو إخفاء مصير الشخص المختفي أو مكان وجوده، ما يحرمه من حماية القانون.

وعرفت المادة (٢/٢) من المادة السابعة من النظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية على أنه "يعني الاختفاء القسري للأشخاص" إلقاء القبض على أي أشخاص أو احتجازهم أو اختطافهم من قبل دولة أو منظمة سياسية، أو بإذن أو دعم منها لهذا الفعل أو بسكوتها عليه، ثم رفضها الإقرار بحرمان هؤلاء الأشخاص من حريتهم أو إعطاء معلومات عن مصيرهم أو عن أماكن وجودهم بهدف حرمانهم من حماية القانون لفترة زمنية طويلة".

وعرفت المذكرة التفسيرية لإركان الجرائم بأن مصطلح قسراً لا يشير على وجه الحصر إلى القوة المادية وإنما يشمل التهديد باستخدامها أو الفسح الناشئ مثلاً عن الخوف من العنف والإكراه والاحتجاز والاضطهاد النفسي وإساءة استخدام السلطة ضد الشخص المعني أو الأشخاص أو أي شخص آخر أو استغلال بيئة قسرية.

وتأتي أهمية تجريم فعل الاختفاء القسري بأنه يتضمن انتهاكاً لأكثر من قاعدة من قواعد القانون الدولي، وأنه يمثل إعتداءً



للشخص والتي نصت على أن "الشخص الذي يرتكب جريمة تدخل في اختصاص المحكمة يكون مسؤولاً عنها بصفته الفردية وعرضة للعقاب وفقاً لهذا النظام الأساسي".

وجاءت الفقرة الثالثة من المادة الخامسة والعشرين لتؤكد أن الشخص يسأل جنائياً، ويكون عرضة للعقاب عن أية جريمة تدخل في اختصاص المحكمة ويكون مسؤولاً عنها مسؤولية فردية أياً كانت درجة مساهمته في الجريمة سواء كان فاعلاً أو شريكاً أو متدخلًا، أو محرصاً أو أمراً أو مغرباً بارتكاب الجريمة أو حائناً على إرتكابها سواء كانت الجريمة تامة أو توقفت عند الشروع لظروف غير ذات صلة بنوايا الشخص.

"يكون القائد العسكري أو الشخص القائم فعلاً بأعمال القائد العسكري مسؤولاً مسؤولية جنائية عن الجرائم التي تدخل في اختصاص المحكمة والمرتبكة من جانب قوات تخضع لإمرته وسيطرته الفعليين، أو تخضع لسلطته وسيطرته الفعليين، حسب الحالة، نتيجة لعدم ممارسة القائد العسكري أو الشخص سيطرته على هذه القوات ممارسة سليمة، هذا مانصت عليه الفقرة (١) من المادة ٢٨ من النظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية.

أما الفقرة (٢) من المادة ٢٨ فقد تطرقت إلى العلاقة بين الرئيس والمؤوس، فنصت على أنه "يسأل الرئيس جنائياً عن الجرائم التي تدخل في اختصاص المحكمة والمرتبكة من جانب مؤوسين يخضعون لسلطته وسيطرته الفعليين نتيجة لعدم ممارسة سيطرته على هؤلاء المؤوسين ممارسة سليمة".

وجاءت المادة (٢٧-١) من النظام الأساسي لتؤكد عدم الاعتداد بالصفة الرسمية للشخص سواء كان رئيساً لدولة أو حكومة أو عضواً في حكومة أو برلمان أو ممثلاً منتخباً أو موظفاً حكومياً، لا تعفيه بأي حال من الأحوال من المسؤولية الجنائية بموجب هذا النظام الأساسي كما لا تشكل في حد ذاتها سبباً لتخفيف المسؤولية.

ونصت الفقرة الثانية من المادة ٢٧ على أنه "لا تحول الحصانات أو القواعد الإجرائية الخاصة التي قد ترتبط بالصفة الرسمية للشخص سواء كانت في إطار القانون الوطني أو الدولي دون ممارسة المحكمة اختصاصها على هذا الشخص.

ويتبين من هذا العرض القانوني أن جريمة الاختفاء القسري تعد من الجرائم التي ترتكبها الدولة نفسها أو إحدى المنظمات السياسية والعسكرية دعماً للدولة ليس فقط لإسكات ووصفية معارضيه ومنتقديه لتخلص منهم، وحتى يتناساهم الرأي العام والمواطنون فحسب، ولكن أيضاً بهدف خلق حالة من الخوف والترهيب والرعب بين أفراد المجتمع، فلا يقتصر الشعور بانعدام الأمن الناتج عن الاختفاء القسري على أقارب الضحايا فحسب، بل يطول المجتمع بأسره.

والمسؤولية عن ارتكاب هذه الجريمة في هذه الحالة تتحملها الدولة ممثلة بكل مستوياتها بدءاً بالشخص الذي قام بارتكابها إلى القائد العسكري أو الشخص القائم بأعمال القائد العسكري إلى الرئيس والمؤوسين الذين يخضعون لسلطته وسيطرته الفعليين.

أ- لكل من يرتكب جريمة الاختفاء القسري أو يأمر أو يوصي بارتكابها أو يحاول ارتكابها أو يكون متواطئاً أو يشترك في ارتكابها.

ب- الرئيس الذي:

كان على علم بأن أحد مؤوسيه ممن يعملون تحت إمرته ورقابته الفعليين قد ارتكب أو كان على وشك ارتكاب جريمة الاختفاء القسري، أو تعمد إخفاء معلومات كانت على ذلك الوضوح كأن يمارس مسؤوليته ورقابته الفعليين على الأنشطة التي ترتبط بها جريمة الاختفاء القسري، ولم يتخذ كل التدابير اللازمة والمخولة التي يوسعها اتخاذها للحيلولة دون ارتكاب جريمة الاختفاء القسري أو عرض الأمر على السلطات المختصة لأغراض التحقيق والمقاضاة.

٢- لا يجوز النذرع بأي أمر أو تعليمات صادرة من سلطة عامة أو مدنية أو عسكرية أو غيرها لتبرير جريمة الاختفاء القسري.

وعدت المادة الخامسة من الإتفاقية جريمة الاختفاء القسري جريمة ضد الإنسانية، وإن تكون فترة تقادم دعوى الاختفاء القسري طويلة الأمد ومتناسبة مع جسامته هذه الجريمة، وتبدأ عند نهاية جريمة الاختفاء القسري نظرًا لطابعها المستمر.

من يرتكب جريمة الاختفاء القسري

تعد جريمة الاختفاء القسري من الجرائم التي ترتكبها الدولة أو عناصر فاعلة تابعة للدولة أو من أفراد عاديين أو مجموعات منظمة شبه عسكرية تتصرف باسم الدولة أو بدعم منها بصورة مباشرة أو غير مباشرة، أو قد يقتصر الدعم عن السكوت عنها، بغية تصفية الخصوم والاعداء أو أخذ الفدية في بعض الأحيان.

وقد حددت الإتفاقية الدولية للاختفاء القسري في المادة (١/١) مسؤولية كل من يرتكب جريمة الاختفاء القسري أو يأمر أو يوصي بارتكابها أو يكون متواطئاً أو يشارك في ارتكابها، كما نصت نفس المادة بفقرتها (ب-ج) على مسؤولية كل من الرئيس أو القائد العسكري أو أي شخص يقوم فعلاً بمقام القائد العسكري الذين كانوا يمارسون مسؤوليتهم ورقابتهم الفعليين على الأنشطة التي ترتبط بها جريمة الاختفاء القسري، ولم يتخذوا التدابير اللازمة للحيلولة دون ارتكاب جريمة الاختفاء القسري أو قمع ارتكابها، وكانوا على علم بأن أحد مؤوسيه ممن يعملون تحت إمرته ورقابته الفعليين قد ارتكب أو كان على وشك ارتكاب جريمة الاختفاء القسري.

وعلى ذلك نرى أن مسؤولية ارتكاب جريمة الاختفاء القسري تقع على عاتق الرئيس أو القائد العسكري أو من يقوم بمقام القائد العسكري، وكل من ارتكب تلك الجريمة حتى إن كانت هناك أوامر أو تعليمات صادرة من سلطة عامة مدنية أو عسكرية أو غيرها لتبرير جريمة الاختفاء القسري، وهذا ما نصت عليه الفقرة ٢ من المادة ٦ من الإتفاقية.

أما النظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية، فقد أكد مسؤولية الشخص الذي يرتكب جريمة الاختفاء القسري أياً كانت درجة مساهمته في الجريمة، فنصت المادة الخامسة والعشرون في فقرتها الأولى بأنه "يكون للمحكمة اختصاص على الأشخاص الطبيعيين عملاً بهذا النظام الأساسي". أما الفقرة الثانية من المادة نفسها فقد أكدت المسؤولية الفردية

يتولد عنه إعتقاد بضرورة العقاب على هذه الأفعال. أما إذا لم يكن في مقدور الدولة المعاقبة عنها بناءً على التزام دولي نابع من معاهدة دولية لكون الدولة وممثليها أو هيئاتها متورطة في هذه الجريمة كان تكون الجريمة قد ارتكبت باسم الدولة أو لحسابها أو بناءً على تغاضيها عنها أو علمها بها، فلا بد في هذه الحالة من ضمان الاحترام الدائم لتحقيق العدالة الدولية.

هذه هي أركان الجرائم بصورة عامة.. فما أركان جريمة الاختفاء القسري التي نصت عليها المادة (١/٧ ط) من النظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية، استناداً لأركان الجرائم التي اعتمدت من قبل جمعية الدول الأطراف في ١٠- سبتمبر ٢٠٠٢.

١- أن يقوم مرتكب الجريمة:

أ- بإلقاء القبض على شخص أو أكثر أو احتجازه أو اختطافه.

ب- أن يرفض الإقرار بقبض أو احتجاز أو اختطاف هذا الشخص أو هؤلاء الأشخاص أو إعطاء معلومات عن مصيرهم أو عن أماكن وجودهم.

٢- يعقب هذا القبض أو الاحتجاز أو الاختطاف رفض للإقرار بحرمان هذا الشخص أو هؤلاء الأشخاص من حريتهم.

ب- أن يسبق هذا الرفض الحرمان من الحرية أو يتزامن معه.

٣- أن يعلم مرتكب الجريمة:

أ- أن إلقاء القبض على هذا الشخص أو هؤلاء الأشخاص أو احتجازهم أو اختطافهم سيؤدي في سير الأحداث العادية لرفض للإقرار بحرمانهم من الحرية أو إعطاء معلومات عن مصيرهم أو مكان وجودهم.

ب- أن يسبق هذا الرفض الحرمان من الحرية أو يتزامن معه.

٤- أن تقوم بهذا القبض أو الاحتجاز أو الاختطاف دولة أو منظمة سياسية أو يتم بإذن أو دعم أو إقرار منها.

٥- أن يكون رفض الإقرار بحرمان هذا الشخص أو الأشخاص من حريتهم أو إعطاء معلومات عن مصيرهم أو مكان وجودهم قد تم من قبل دولة أو منظمة سياسية أو بإذن أو دعم أو إقرار منها.

٦- أن ينوي مرتكب الجريمة منع الشخص أو الأشخاص من الحماية التي يكفلها القانون لفترة طويلة من الزمن.

٧- أن يرتكب السلوك كجزء من هجوم واسع أو منهجي موجه ضد سكان مدنيين.

٨- أن يعلم مرتكب الجريمة بأن السلوك جزء من هجوم واسع النطاق أو منهجي موجه ضد سكان مدنيين أو أن ينوي أن يكون هذا السلوك جزءاً من ذلك الهجوم.

وقد عدت هذه الجريمة جريمة ضد الإنسانية والتي لا تسقط بالتقادم كما نصت على ذلك المادة (٢٩).

الإتفاقية الدولية لحماية الأشخاص من الاختفاء القسري

نصت هذه الإتفاقية التي اعتمدت من الجمعية العامة للأمم المتحدة في ٢٠/١٢/٢٠٠٦ في المادة السادسة منها على تحميل الدول الأطراف فيها مسؤولية اتخاذ التدابير اللازمة لتحميل المسؤولية الجنائية لكل من يرتكب جريمة الاختفاء القسري، ونصت على أنه:

١- تتخذ كل دولة طرف التدابير اللازمة لتحميل المسؤولية الجنائية على أقل تقدير:



عندما تواجه الأسرة صعوبة مع

الأزمات الحياتية



تجد بعض الاسر صعوبة في التعامل مع ازمات حياتية لا تنتهي، ولا تعرف هذه الاسر سبيلا الى ايجاد حلول لها حتى إن كانت ازمات بسيطة نسبيا.. نقول ان هذه الاسر تفقر الى المهارات اللازمة لمواجهة الازمات وفهمها ومعالجتها.. ولذلك فهي تخرج من ازمة وتدخل في اخرى دون احساس بطعم للحياة ومتعتها.. بالرغم من اننا نسعى جميعا الى ما يشبه الكمال، إلا انه ليس ثمة من اسرة مثالية.

في كل اسرة مواطن قوة ومواطن ضعف، ولكل اسرة حظ وافر من المشكلات والتحديات.. ومشكلات الاسرة تأتي في اشكال واحجام مختلفة، بعضها قصير الامد، ويمكن حله بسهولة، وبعضها الاخر اكثر صعوبة واطول مدى، فقد تأخذ هذه المشكلات شكل مرض او وفاة أو تأخذ شكل ازمة مالية او فقدان عمل رب الاسرة او تغيير عمله او رسوب في امتحان... الخ.. وفي ما يلي بعض من اسباب عدم القدرة على مواجهة الازمات في الاسرة:

-عدم الاتصال بين افراد الاسرة.. فالبعض يتجنب الحديث مع البعض الاخر او هم لم يتعلموا كيف يستمعون الى الاخرين لفهم ما يقولون من خلال كلامهم وافعالهم.

-عدم القدرة على حل النزاعات والخلافات القديمة، وهذا يحدث في العادة لان افراد الاسرة لا يتكلم الواحد منهم مع الاخرين

بطريقة مثمرة ومفيدة، وهذا من شأنه ان يجعل المشكلة تتواصل وتزداد تعقيدا، وهذا يجعل حياة الاسرة أكثر صعوبة مع مرور الوقت.. في بعض الاسر لا يتعلم الافراد كيف يفاوضون وكيف يتخلصون من مشاعر القهر القديمة.. ومن المرجح ان يتعلم الاطفال من الاهل كيف يتصرفون في مواجهة مشكلة او ازمة، فيرفضون التعبير عن مشاعرهم وافكارهم الفينية، هنا تصطدم حياة الاسرة بجدار اسمنتي قاس، وتسودها الفوضى، ويتوقف الانتاج والانجاز.

-الافتقار الى المهارات لحل المشكلات المستجدة، فأفراد الاسرة غير متفنيين ان كانت مشكلة معينة تواجههم ولا يعرفون مدى خطورتها، ولا يعرفون المسؤول عنها، وهم غير متفنيين على اولويات معينة في حياتهم.

«البصمة الوراثية» للكشف عن الحساسية الغذائية وكيفية التعااطي معها

هند حجازي يعاني البعض من حساسية تجاه نوع أو أكثر من الأغذية، فتظهر على الجسم كحكة جلدية، أو انتفاخ و ألم في البطن، أو إسهال، أو صداع، أو غير ذلك من الأعراض.

ومع تطور العلم والمعرفة والدراسات، ظهر ما يُعرف بتحليل البصمة الغذائية، الذي يُجرى في المختبر، ليُشير إلى نوع الأغذية، التي تسبب الحساسية للشخص. بعد إجراء التحليل، ولتجنب أنواع الأغذية التي تسبب الحساسية لك، تتصك اختصاصية التغذية، مال شام كتيل، بالآتي:

- لا تتكثني إذا منع عنك صنف معين من الغذاء، فلك العديد من الأطعمة اللذيذة الأخرى التي يمكنك تناولها. وتذكري أن حذف صنف معين قد يكون



مؤقتاً حتى تهدأ وتزول الأعراض التي سببها للجسم.

- بعد مرور ثلاثة أشهر فما فوق على اتباع الحمية، يمكنك إدخال الصنف المحذوف بشكل تدريجي، تحت مراقبة الأعراض، لمدة خمسة أيام. إذا عادت الأعراض نفسها، يتوجب عليك التوقف عن تناوله لمدة شهر إضافي، ثم إعادة مرة أخرى عند زوال الأعراض، وتكرار الوقت.

- اقرني المصنفات الغذائية الموجودة على الأطعمة على الدوام، فربما تحتوي على أغذية ممنوع عليك تناولها.

- حاولي التنوع في الأغذية قدر المستطاع بين الفاكهة والخضراوات والبروتينات، إذ الجسم يجمع أنواع الفيتامينات والمعادن، لتكون لديك القدرة على تحمل حذف بعض الأطعمة ولتعويض خسارة محتوياتها.

- عند المعاناة من حالة مرضية معينة فرضت على الطبيب منعك من تناول نوع محدد من الأغذية، وجب عليك تجنبه برغم عدم تسببه لك بالحساسية.

تعرف على الخليط السحري لعلاج آلام الجسم

في ساعة واحدة

يساعد على الحد من الألم. وتابع التقرير أنه يتم خلط هذه المكونات مع بعضها البعض في وعاء وتخلط جيدا حتى تعطي شكل عجينة، ويتم استخدامها في تدليك المنطقة المصابة لمدة ١٠ دقائق ثم يتم غسلها بالماء، مؤكدا أن هذا يساعد في الحد من الشعور بالألم.

كشفت تقرير نشره الموقع الهندي "بولد سكاى" عن أن الأشخاص الذين يعانون آلام الجسم والمفاصل وسوء النظام الغذائي جاءت معاناتهم من كون العظام لديهم في الأساس ضعيفة. وقدم التقرير مكونات من المطبخ يمكن أن تخفف ألم الجسم في ساعة واحدة، وتتضمن المكونات الآتية: ٢ ملعقة صغيرة من الملح وملعقة كبيرة من زيت الخروع. وذكر التقرير أن هذا الخليط عند وضعه على المنطقة المصابة يساعد في التعافي من آلام الجسم والمفاصل إلى حد كبير، كما يساهم في تقليل الالتهابات والتورم، كما أنه يزيد من تدفق الدم إلى المنطقة المصابة مما

ما أهمية مشاركة الأسرة وجبات الطعام؟

- تغلق جهاز التلفزيون اثناء تناول الطعام، وإذا لم يكن هذا ممكنا بشكل كامل في بادئ الامر فإن بإمكاننا ان نحققه بالتدريج.

- ليكن الطعام مناسباً لجميع افراد الاسرة، وليأكل الاطفال من الطعام نفسه الذي يأكل منه الكبار.. وإذا كان الاطفال غير جائعين اثناء الوجبة فهذا يعني ان على الام ان تنظم طعامهم وتقلل من الوجبات التي يتناولونها بين الوجبات الرئيسية.

- لتكن الموضوعات التي يتناولها الحديث موضوعات لطيفة وشيقة، لتركز على الجانب الايجابي من الأشياء... بإمكاننا ان نسأل أحد الاطفال: حدثنا عن احسن شيء حدث لك اليوم.. يجب ان نصغي جيدا.. يجب ان يشعر المتحدث بأنه يلقي الاحترام اللازم، فالوقت الذي تقضيه على الطعام ليس وقتا للنقد والتوبيخ وتصحيح السلوك.

- لنشرك الاطفال في الاعداد والتخطيط وفي تقديم الطعام، فهذا من شأنه ان يخلق جوا من التعاون ومن روح الفريق.. لنحترم رأيهم في اعداد الوجبات.

- من الممكن ان يكون ثمة لحن جميل خافت في الخلفية، ومن الممكن ان تستعمل أزهارا ملونة على طاولة قريبة فهذا يخلق جوا ممتعا، وبين فترة واخرى بالإمكان ان ترافق الاسرة الى وجبة في مطعم هادئ.

- لتعلم الاطفال بالمثال، وليس بالتوجيه المباشر، وإذا جعلنا من الوجبات مناسبة مريحة وممتعة فإن الاطفال سيكثرون أكثر صحة وأكثر تهديبا وأكثر قدرة على التكيف والتعلم.

تفيد دراسات حديثة بأن وجبات الطعام التي يتناولها افراد الاسرة معا لها دور في تحقيق الصحة النفسية والاستقرار العاطفي في الاسرة. ونشرت جامعة هارفارد دراسة تقول فيها ان الوجبات التي يتشارك في تناولها افراد الاسرة لها فوائد غذائية واجتماعية وعاطفية وتعليمية لأطفال الاسرة.

فتناول الطعام مع افراد الاسرة:

- يعزز الاحساس بالثقة والانتماء بينهم.

- يشكل فرصة تطوير آداب المائدة عند الاطفال.

- يخلق فرصة للتواصل وتبادل الأفكار والمشاعر بين الكبار والصغار في الاسرة، ويشجع الصغار على التعبير عن افكارهم في جو من الاحترام والود.

- يوفر فرصة لمناقشات في مسائل مختلفة اخلاقية وفكرية واجتماعية.

- يقوي الاحساس بالأمن عند الاطفال نظرا لوجود تقليد معين عند تناول الطعام يتكرر في كل مرة تجلس الاسرة الى الطعام.

- عندما يساعد الاطفال على اعداد الطعام ونقله الى المائدة يتعلمون اشياء كثيرة عن التسوق واعداد المائدة وتحضير الطعام وتنظيف المكان بعد ذلك.

ما الذي يمكن عمله لتحسين نوعية الوقت الذي تقضيه الاسرة على الطعام؟

- علينا ان ندرك اهمية الوقت الذي نقضيه مع افراد الاسرة الاخرين اثناء تناول الطعام.. بإمكاننا ان نحضر لهذا اللقاء سلفا، وان ندخل تعديلات على المكان والزمان لينتفح مع ظروف كل افراد الاسرة.

أهم الصفات المحببة لدى الرجال في النساء



السكينة.

- ابتعدي عن الاحراج وكثرة الطلبات في آن واحد، كوني مرضية له وتحلي بالصبر.

- لا تسالي عن التفاصيل، لأن أغلب الرجال لا يحبون الحديث عن تفاصيل الموضوعات ويكتفون بإعطاء الخطوط العريضة فقط، فإذا كان الموضوع بسيطاً لا تلحي في معرفة التفاصيل.

- البشاشة والابتسام: الابتسامة في حد ذاتها هي جواز مرور في قلوب الآخرين، فالما بشريك حياتك؟ احرصى على ألا تفارق البسمة وجهك مهما حدث.

أشواق كامل دائماً ما يرغب الرجل برؤية صفات معينة في شريكه حياته تجعل من علاقتها علاقة مميزة ومتجددة ومتوازنة أيضاً.. ولكن بعض النساء يتجاهلن هذه الصفات وسط مشاغل الحياة اليومية ما يؤدي إلى فتور العلاقة بينهما وربما الانفصال.

«سيدتي نت» التقت اختصاصية علم النفس، أشواق الوافي، لتتلعنا على أهم الصفات التي يحبها الرجل في المرأة.

بداية أوضحت الوافي أنّ كل رجل له نمط مختلف خاص به وصفات معينة يتعاضد معها، فعلى كل امرأة أن تتعرّف إلى نمط شخصيّة زوجها وترتكز على ما يحب لتصبح متجددة وسعيدة بحياتها الزوجية:

أهم الصفات المحببة لدى الرجال في النساء:

- الاهتمام: كأن تهتمّ بتفاصيل يومه وضرورياته، وتهتمّ بمظهرها ونظافتها الشخصية، وبمزلها في كل وقت.

- الاحترام: أن تحترمه اثناء حديثها فلا ترفع صوتها أو تقطع حديثه، وأن تحترمه في قراراته ولا تتجاهله كثيراً.

- كوني له أمّاً وأختاً وابنة وحبيبة.

- الحنان: في كل رجل طفل فهو بحاجة دائمة إلى الاحواء، اعلمي دوماً على اشباع حاجاته ورغباته وابتعدي عن المشاعر السلبية الناتجة عن أي مشكلة.

- كل رجل يملك مخبأ داخله، طبيعة الرجل عقلائي

العناد بين الزوجين



تتغير فجأة طبيعة مشاعرها تجاهه، وكيف يقدم لها ما تحتاجه في هذه الأوقات.

٦. اختلاف الحاجات العاطفية: فالرجل يحتاج إلى الحب الذي يحمل معه الثقة به وقبوله كما هو، والحب الذي يعبر عن تقدير جهوده وما يقدمه بينما تحتاج المرأة إلى الحب الذي يحمل معه رعايتها وأنه يستمع إليها، وأن مشاعرها تفهم وتقدر وتحترم.

٧. اختلاف الجدال: فالرجل يتصرف وكأنه دوماً على حق مما يشعر المرأة بعدم صحة مشاعرها وعواطفها، أما المرأة فإنها بدلاً من أن تعبر عن عدم موافقتها على أمر ما يقوم به الرجل، فإنها تشعره بأنه غير مقبول لها كلياً؟ مما يدفعه لأخذ الموقف الدفاعي.

٨. الاختلاف في طريقة حساب الأعمال: حيث تقوم المرأة باعتبار وتقدير كل العطايا وما يقدمه الرجل بنفس الدرجة بغض النظر عن حجم هذا العمل، بينما يميل الرجل إلى التركيز على عمل واحد كبير أو تضحية عظيمة ويهمل الأعمال الأخرى الصغيرة.

وأخيراً نقول إن بداية حل أي مشكلة هي تفهم دوافع الطرف الآخر (ما حملك على هذا؟)، وفهم طبيعة وجبلة الطرف الآخر يعين على التفاهم معه.

عنده عندما يشعر أن هناك من يحتاج إليه، بينما تميل المرأة للعمل والتقديم والعطاء عندما تشعر أن هناك من يرياعها.

٤. لغتان مختلفتان: فكل من الرجل والمرأة يتكلم لغة خاصة به، وقد لا يفهم كل منهما الطرف الآخر مما يسبب سوء الترجمة والفهم بينهما.

٥. القرب من الطرف الآخر: فعندما يقترب

بطبعه إلى الانعزال بنفسه والتفكير بهدوء في مخرج من هذه المشكلة التي تواجهه، بينما تميل المرأة إلى الرغبة في الجلوس مع الآخرين والحديث فيما يشغل بالها، والمرأة كلما كانت المشكلة كبيرة شغلت بالها كثيراً وكانت في حاجة إلى الكلام كثيراً والعكس من ذلك الرجل.

٣. اختلاف المحفزات والدوافع للعمل العطاء: فالرجل يقدم بعلم، ويعطى ما يظن أنه يحتاجه، وهذا ما يزعجه كثيراً من حيث لا تدري، وإننا من خلال فهم اختلاف قيم الجنسين ونظرتهم للأمور سنفهم لماذا يخطئ كل من الرجل والمرأة في تعاملهما مع بعضهما من حيث لا يدريان؟ وسيعيننا هذا على تصحيح تصرفاتنا مع الشريك الآخر.

٢. اختلاف الوسائل في التعامل مع المشاكل: فالرجل عندما يواجه مشكلة ما، فإنه يميل

تبدأ المشكلات بين الزوجين في الظهور عندما ينسى الرجل أو تنسى المرأة أن كلا منهما مختلف عن الآخر وأن لكل منهما طبيعة خاصة به؟ فيتوقع من الآخر فعلا أو رد فعل معيناً يتناسب مع طبيعته هو، ثم يكون الفعل غير ما توقع لاختلاف الطبيعة، فالرجل يريد من المرأة أن تطلب ما يود هو الحصول عليه، وتتوقع المرأة منه أن يشعر بما تشعر هي به تماماً. ويبدو أن الرجل بشكل عام يقدر موضوع < الاستقلالية > بينما تقدر المرأة جانب < المودة > ولذلك نجد الزوجة تفكر < لو كان يحبني لما غادر المنزل دون أن يسلم علي>. بينما يفكر الزوج <هل تريد هي أن تسيطر علي> ولماذا علي أن أفعل دوماً ما تطلبه مني.. إن كلا منهما يفترض خطأ أنه إن كان الآخر يحبه فسوف يتصرف بنفس الطريقة التي يتصرف فيها هو عندما يعبر عن حبه وتقديره، وهذا الافتراض الخاطئ سيكون عند صاحبه وسيلة إلى تجميع خيبات الأمل المتكررة، وسيضع الحواجز الكثيرة بين الزوجين.. وتختلف التوقعات عند الاثنین بسبب الآتي:

١. اختلاف الشخصيتين.

٢. اختلاف تجارب الحياة.



قراءة في رواية..... السقشخي



فرح تركي ناصر

قبل أن يطرق الباب طرقات تذكرنا بالماضي) هكذا انتهت رواية (السقشخي) لأديب عي لفته سعيد التي روت حكاية ماجد او مجودي كما اعتاد أنزابه ان ينادونه تصغيراً لاسمه كنوع من تديلاً... فهي قراءة عميقة وملصخ لما يكون عليه من حياة العراقي الجنوبي، أوثرت التاريخ الكينونة من عمق وجود حضارته وعراقته يبقى كما النخلة المثمرة يتحمل الحجر ويرمي الثمر ولا يشتكي في هذه لروية تبدو اللغة ثرية بالفصحى وخليط من ورود كلمات اللغة العامية إلا ما ندر، حتى تخيل إليك وأنت تقرأ بأنك تقرأ رواية عالمية مترجمة ، لا تنقل واقعاً عاشه

عراقي أو قاساه، بل هي رواية مستلة من الواقع ليجعلها متخيلة تعتمد على الواقع.. ليس هذا تهويانا من الروايات التي تدرج فيها اللهجة العامية ، بل لأن الروائي علي لفته سعيد تمكن من الإبحار بلغة يستطيع كل العرب أن يفهموا ما يقصده ويرمي إليه - ويمكن لأي مترجم بأن يترجمها بكلماتها وإحساسها وكل انعطافات الأحداث فيها، مع ملاحظة أن يكون المترجم متشرباً بالبلغة وغائر في مفرداتها. تبدأ الرواية مع وجود فرط وجداني عميق، تجاه زينب التي تعد طوق النجاة أو كما خيل إلي وأنا أقرأ... بأنها كالملاك الحارس الذي توصي بكل إمكاناته لتحمي ماجد الرجل (السقشخي) وتبذل له كل شيء بطريقة منقطعة النظير وحب جارف، عرفاناً وامتناناً لصدقه وحبها لها لا شيء آخر، فضلاً. ان هذه الرواية لتي تبدأ بعملية فضول لمعرفة برجي التجارة العالمي حيث تدور احداث الرواية في بدايتها بأمریکا وتحديداً في نيويورك.. المبنى المكون من برجين ويُخيل إلى ماجد بأن كل ما يجري في العالم يطبخ هنا. وحيث يحدث تقجير البرجين بالطائرتين فيما يعرف بأحداث سبتمبر تكون المصادفة وجوده هناك فيتم اعتقاله وتوجيه تهمة الانتماء الى تنظيم القاعدة وهو الهارب من الاعتقال النظام السابق لكن لحب ينتصر.

التي لم تخلو من ذكر الأم والأب والأصدقاء والإخوة بالأخص أخوه الأكبر وخاله يونس الذي بدأ تأثير كبير في شخصية البطل بمعنى ان التفاصيل العديدة أعطت للسرد رصانته والتشويق الذي يدفع بالقارئ إلى الاستمرار في القراءة ليعرف ما الذي سيحصل بعد أن يطوي هذه الصفحة التي يقرأها. ان الحب في الرواية لا يعرف المواسم ولا يعرف الانتظار وكانت قرارات البطلة واقعية.. ومناقشتها تتم عن فهم عميق وكما تم ذكره من خلال كثير من حواراتها وكانت هي تتنبأ وتستشعر الحدث الآتي.. أو لنقل الخطر الذي أحاط بماجد.. كن لروية تظهر تلك العلاقات ببساطة شديدة وإظهار منها تعجبا كبير حتى ماجد نفسه.. ألا أن الجواب كان سهلاً.. بأن اللوعات يمرها وتكثاتها المتنوية قد عاشتها هي وشعبها اللباني وكأنه سيناريو معاد في العراق..



بأن الطاعة وان تبدلت أفعالهم فهم سيصلون بنا إلى حافة واحدة وانهار لقيم الانسان، وأن البلد الذي لا يمتلك فيه حرية الكلمة فيس هناك أحد بمأمن حتى بامتلاك حياته.. كما أعلن ماجد في أننا نعيش في زمن الخوف ليسب معتقلاً لغرض تحقيق طوقل ومتشعب وجهت له تهم لا تعد بسبب هذه الكلمة... انه ينقل لنا زمن الخوف.. كنه وهذا الشيء الغريب انه يحمل المدينة في ذاكرته وانها بقيت في قلبه مدينة الضوء واتي يقصد به (سوق الشيوخ)

المعطفين هو أن والدته توفت ولم يرها قبيل وفاتها ولو نظرة وداع وثانيهما عودته إلى العراق وطريقه من مطار بغداد إلى سوق الشيوخ فقد بدا وكأنه طريق موحش وطويل ولم يخلو من المفاجآت.. ان رواية السقشخي رحلة رجل نحو الأمان تضمنت الصدق وعدم المحاباة والتحيز لجهة فقد كانت تعرية بصراحة لاذعة وغياب للمجاملة وكسب خاطر او تبرة جهة أو مدح وكأنها صفة لكل من أربك

قراءة في رواية "الأمير الصغير" لـ "أنطوان دو سانت اكزوبيري"



فازت رواية "فريير دام" ("شقيق الروح") الفرنسية الأربعة بالنسخة الدولية من جائزة بوبر الأدبية البريطانية المرموقة التي كافأت كلاً من مؤلفها دافيد ديوب ومترجمتها البريطانية أنا موسكوفاكيس. وأصبح دافيد ديوب (٥٥ عاماً) أول كاتب فرنسي يفوز بهذه الجائزة التي تُمنح للكتب الأجنبية المترجمة والمنشورة خلال العام في بريطانيا أو إيرلندا. وقال الروائي وكالته فرانس برس "أنا سعيد جداً بالفوز، فهذا يدل على أن لا حدود للأدب"، مبدياً ارتياحه إلى أن ترجمته اتاحت "امتداد الشحنة العاطفية التي أشرت في القراء الفرنسيين (...). إلى العالم الناطق بالإنجليزية". وستنقسم المترجمة أنا موسكوفاكيس، وهي أيضاً شاعرة معروفة، الجائزة البالغة قيمتها ٥٠ ألف جنيه استرليني (نحو ٧١ ألف دولار) مع ديوب، معلماً أن بوبر هي واحدة من الجوائز القليلة التي تكافئ الدور الرئيسي للمترجمين. وهذه الرواية هي الثانية لدافيد ديوب التي نشأ في السنغال وقاتل جده الأكبر في الحرب العالمية الأولى. ويمكن قراءة الكتاب الفائز على أنه تحية للمحاربين

الذي خاضوا هذا النزاع وخصوصاً الأفارقة البالغ عددهم نحو ٢٠٠ ألف الذين قاتلوا في صفوف الجيش الفرنسي. وتتمحور القصة على شخصية الراوي ألفا ندياي، وهو جندي سنغالي، أصيب رفيقه في السلاح وصديق طفولته بجروح خطيرة خلال هجوم مما يجعله يتوسل إلى ألفا أن يطلق عليه رصاصة الرحمة، لكن الأخير لم يقو على ذلك. ويحكي الكتاب عن محاولة ألفا ندياي تخليص رفيقه الذي مات بعد معاناة مروعة. ولاحظت موسكوفاكيس أن الرواية، رغم "خصوصية سياقها" الذي يعني أكثر القراء الناطقين بالفرنسية، تمتعت من إثارة اهتمام لجنة التحكيم الناطقة بالإنجليزية نظراً إلى ما تثيره من قضايا، ومنها "الهيمته القائمة على العرق والعنف الاستعماري، الموجودة في كل مكان في العالم". وقالت رئيسة لجنة التحكيم لوسي هيوز هاليت إن "قصة الحرب والحب والجنون هذه قوة مرعبة"، معتبرة أن "النثر التعويذي والرؤية المظلمة والرائعة" للرواية "سحراً" جميع أعضاء لجنة التحكيم.



المباشرة ومعاصرته الخاصة للطفولة الموجودة في الضحايا والمجرمين، المدنيين والعسكريين، الذين عاشوا في تلك الفترة الزمنية وهو الباحث عن الطفل الضائع في ذواتهم ووجودها الحقيقي. لقد علم الكاتب بشكل واضح أن هذا الكتاب ليس رواية للأطفال، ولن يوضع في يوم من الأيام في هذه البوتقة أو التصنيف سوى من ناحية تصنيفه الشكلي كأدب للأطفال، أما عن اتجاه الكتاب ومعانيه ولفسفته التي خلقها بشكل بسيط في حوالي ٥٠ صفحة فقط، فهو كتاب موجه بشكل خفي للكبار والذي يجهلون أو يتجاهلون حقيقة الطفولة الحية في داخلهم.

بعد فلسفي ينخر عقلية القارئ ويلخص الكثير من مشاكل حياتنا في هذا العصر - عقليتنا، منطلقاً ومعانائنا الإنسانية- ستجده في رواية للأطفال نشرها الكاتب والطيار الفرنسي الراحل "أنطوان دو سانت اكزوبيري" عام ١٩٤٣ لأول مرة في الولايات المتحدة الأمريكية ، قبل إصدارها بشكل رسمي عام ١٩٤٥ في باريس، باختصار رواية لأدب الأطفال تقدم لنا كل حياتنا من وجهة نظر الكاتب وفلسفته الخاصة. يستنكر الكاتب فكرة التعقل التي أوجدها المجتمع الحديث الراشد ويصفها بأنها عديمة الخيال، غير حائلة وقاصرة عن رؤية العمق في رسوم الأطفال البسيطة، باستخدامه لرسومه الأولى وامتحانه لهم وقياسه مقدار فطنتهم. تكاد لا تخرج الفكرة الرئيسية، والتي وجدت تقريباً في كل صفحات الرواية ولا ينفك الكاتب عن التركيز عليها، عن الشرح العميق بين عقلية وتفكير الأطفال من جهة والراشدين الكبار من جهة أخرى، وكيف ينبت هؤلاء الكبار طفولتهم ويرمون خلفهم ويتخلون عن أحلامهم وسعادتهم ويصبحون أجانب يستنكرون ويتعرون من انتمائهم لهذه الطفولة. عاش الكاتب والطيار الفرنسي "أنطوان دو سانت اكزوبيري" سنوات الحرب العالمية الثانية وعرف معاناتها وويلاتها ومجازرها عن قرب وربما هذا ما قادته إلى كتابته للرواية. وقد عُرف عنه مشاهدته

كاتب المقال الأدبي النقدي يرسم وعي العمال - شكيب كاظم



عذباً، كأنه الجدول الرقراق، ولا يكف عن الكتابة، إلا بعد أن يكون المقال الأدبي النقدي المكثف، قد اكتمل واستوى على سوقه يعجب الزراع نباته.

كما يقف عند كتيبه التي درس فيها الشعراء: معروف الرصافي. قصة خمسين عاماً في كبرياء الشعر، وحמיד سعيد، وعبد الأمير الحصري، منتقلاً إلى منجز السيد الروائي، وأولى رواياته (المناضل) و(أزمة المفتون) وهو حديث نقدي عن روايته (المفتون) وأخيراً يقف دارس لروايته (الزهر الشقي والبيحت عن الآخر). ولأن عزيز السيد جاسم، ما اكتفى بكتابه الروايات السياسية الناقدة للأوضاع وقدنكث فقط، بل كتب القصص القصيرة، الفن المحايث والمصائب للفن الروائي، فقد خص الناقد رزاق هذا الجهد الإبداعي بدراسة نقدية، وتلمس في ذلك قرينه من النقد الاتباعي. كمن قريباً من صديقي الأديب رزاق إبراهيم حسن ومزاملاً له في جريدة (الزمان)، على مدى عقد ونصف العقد من الزمن، منذ أن حظ طائر الجريدة في العراق بعد سنة ٢٠٠٣، تسنم مسؤولية القسم الثقافي في الجريدة، بعد مغادرة الناقد السينمائي نعمت الخلق الدكتور طاهر عبد مسلم علوان، العراق سنة ٢٠٠٦ واستقراره في بروكسل، وتكت أعمال في قسم التصحيح اللغوي، ولطالما تجاذبنا أطراف الحديث والآراء، وارى أن أشير

فحصه بكتاب نقدي، درس فيه أغلب المنجز الإبداعي والفكري للسيد حمل عنوان (دراسات في أدبيات عزيز السيد جاسم) صدر في بغداد سنة ٢٠١٧، مناجياً فيه أستاذه" لا أنكر أنني قرأت في أحد مؤلفاتك أنك أهديتك لأحد قريب أو بعيد، فقد أردت أن تخاطب القارئ بشكل مباشر، ويتواصل معها دون وساطة ودون تزكية من أحد، وأن لا يشفع لها غيرها، ثم إنك ترفض الصيغ التقليدية في العلاقة بين الكاتب والقارئ، ومنها الإهداء، ولكنك لم ترفض الإهداء الخاص أو الشخصي الذي يُهدى كتاب لشخص معين، ويسعدني أنك أهديت في أغلب مؤلفاتك، ولأنني كتبت هذه الدراسات استناداً إلى عدد من مؤلفاتك، وتعبيراً عن حضورك فيها، فإنني أقدمت على إهداء هذا الكتاب لك، لا سيما وإنه يستمد عنوانه ومنته من كتاباتك الأدبية (..) أيها المفكر والمؤرخ والناقد والصحفي والكاتب والقصصي والروائي، ومبدع كتب سيرة الصحابة والأولياء والصوفيين، أيها العزيز عزيز السيد جاسم".

شاكر العبيدي، وحמיד الطبعي، وعبد المجيد الشاوي، وماجد (صالح) السامرائي، وعبد الجبار عباس، وعبد المجيد لطفي، وشكيب كاظم، وقد كانت مقالته الأدبية أقرب إلى روح النقد: النقد الاتباعي التأثري التدوقي، فالتنقد تذوق وانطباع، وليس لغوارتصات ومطلسمات أنت بها إلبنا ما عرف بمناهج النقد في أوربة، فلكل مجتمع آراؤه وأفكاره المستمدة من حياته وبيئته، وليس من الصحة أن نلبس لبوس الآخرين، ولا سيما في مجالات الأدب والتدوقي، وما زالت في الذاكرة مقولة المستشرق الفرنسي (ريجس بلاشير) التي يبوخ بها لتلميذه إبراهيم السامرائي: ألا ترى أني لا أدرك الوجه البلاغي في الآية" واشتعل الرأس شيباً" وهو ما سرده الأستاذ الدكتور إبراهيم السامرائي- رحمه الله- في كتابه المهم (حديث السنين- سيرة ذاتية).

منذ أن غادر الأديب الناقد والشاعر رزاق إبراهيم حسن (١٩٤٦-٢٠٢٠) مدينة النجف، حيث ولد، إلى بغداد أوائل عقد السبعين من القرن العشرين، كي يعمل بالصحافة، وكانت بداياته في مجلة (وعي العمال) التي تولى رئاسة تحريرها الأديب المفكر عزيز السيد جاسم، والذي عُرف عنه حديه على مخايل الكفاءة وبيذرتها، فبتعهدهما السيد وينمينا ويطلقها لدنيا البحث والكتابة. العمل الصحفي، يستوجب كتابة المقالة الفنية الأدبية والنقدية، فالبحوث والدراسات مكانها المجلات والكتب، لذا زاول الأديب رزاق إبراهيم حسن، هذا اللون من ألوان الكتابة، الذي لم يعرفه العرب القدماء، بل جاءنا من الغرب عن طريق كتاب مصر والنشام: أحمد لطفي السيد، وطه حسين، وعباس محمود العقاد، ومصطفى صادق الرافعي، وجبران خليل جبران، وزكي المحاسني، وأمين نخلة، ومارون عبود، وو، ليكون عندنا في العراق: أستاذي الدكتور علي جواد الطاهر: رائد كتابة المقالة الأدبية الفنية، التي بدأ ينشرها في مجلة (المعلم الجديد) مجلة نقابية المعلمين العراقية، وأواخر خمسينات القرن العشرين، عُثب عودته من الدراسة في السوربون الفرنسي، وكان أديبنا رزاق من هذا الرعيل الذي زاول هذا الفن الكتابي إلى جانب: مهدي



إحذر.. هذه الأطعمة قد تدمر مناعة

جسمك

كشفت خبيرة التغذية، رشا مكي، عن مجموعة من النصائح لعلاج الإصابة بالإسهال المزمن، والذي يعد من أكثر المشاكل الهضمية الشائعة، حيث إن الإسهال المزمن يتمثل في خروج براز رخو أو مائي. ويصنف الإسهال كمشكلة مزمنة، في حال استمر فترة زمنية تخطت ٣ أشهر. الأمر الذي قد يؤدي إلى فقدان المعادن في الجسم، مثل: الصوديوم والبوتاسيوم، وفق (سبوتنيك بالعربي).

اتبع هذه النصائح التالية للتخلص من الإسهال المزمن:

١. التخلي عن تناول المشروبات الكحولية، وكذلك التي تحتوي على الكافيين.
٢. الحرص على تناول الكثير من السوائل وذلك بهدف منع إصابة الجسم بالجفاف.
٣. عدم تناول وجبات كبيرة أو وجبات تتسم بالدسامة.
٤. الحرص على تناول الأطعمة أو المكملات الغذائية التي تحتوي على البروبيوتيك، ولاسيما عند استخدام المضادات الحيوية.
٥. تناول الخضار والفاكهة والمأكولات التي تحتوي

كشفت دراسة جديدة، في زمن انتشار فيروس (كورونا) المستجد، عن أن مادتين كيميائيتين توجدان بشكل شائع في الأطعمة المصنعة يمكن أن تضر بجهاز المناعة، كثنائي بيوتيل هيدروكربون TBHQ، وهي مادة حافظة توجد في أكثر من ١٠٠٠ نوع من الأطعمة.

واكتشف باحثون من مؤسسة EWG غير الربحية والمعنية بشؤون الصحة والبيئة، مادة كيميائية أخرى وهي per- and polyfluoroalkyl PFAS، عبارة عن مجموعة من المواد الكيميائية المصنعة، يمكن أن تتسرب إلى الطعام من مواد التعبئة والتغليف، وأيضاً قد تكون مضرّة وقالت الباحثة الرئيسية في الدراسة أولغا نايدنكو، نائب رئيس EWG للأبحاث العلمية، في بيان: "إن (كورونا) ركز الاهتمام العام والعلمي على العوامل البيئية التي يمكن أن تؤثر على جهاز المناعة".

وأضافت "أنه وقبل الجائحة لم تحظ المواد الكيميائية التي يمكن أن تضر بوظائف جهاز المناعة المضادة للعدوى أو السرطان بالاهتمام الكافي من وكالات الصحة العامة، مشددة على وجوب تغيير الاعتماد على مثل هذا المواد الكيميائية الضارة لحماية الصحة العامة".

ووجدت دراسة أن هذه المواد الكيميائية أظهرت آثاراً ضارة محتملة على جهاز المناعة في الدراسات التي أجريت على

كشفت دراسة جديدة، في زمن انتشار فيروس (كورونا) المستجد، عن أن مادتين كيميائيتين توجدان بشكل شائع في الأطعمة المصنعة يمكن أن تضر بجهاز المناعة، كثنائي بيوتيل هيدروكربون TBHQ، وهي مادة حافظة توجد في أكثر من ١٠٠٠ نوع من الأطعمة.

واكتشف باحثون من مؤسسة EWG غير الربحية والمعنية بشؤون الصحة والبيئة، مادة كيميائية أخرى وهي per- and polyfluoroalkyl PFAS، عبارة عن مجموعة من المواد الكيميائية المصنعة، يمكن أن تتسرب إلى الطعام من مواد التعبئة والتغليف، وأيضاً قد تكون مضرّة وقالت الباحثة الرئيسية في الدراسة أولغا نايدنكو، نائب رئيس EWG للأبحاث العلمية، في بيان: "إن (كورونا) ركز الاهتمام العام والعلمي على العوامل البيئية التي يمكن أن تؤثر على جهاز المناعة".

وأضافت "أنه وقبل الجائحة لم تحظ المواد الكيميائية التي يمكن أن تضر بوظائف جهاز المناعة المضادة للعدوى أو السرطان بالاهتمام الكافي من وكالات الصحة العامة، مشددة على وجوب تغيير الاعتماد على مثل هذا المواد الكيميائية الضارة لحماية الصحة العامة".

ووجدت دراسة أن هذه المواد الكيميائية أظهرت آثاراً ضارة محتملة على جهاز المناعة في الدراسات التي أجريت على

التزم بهذه النصائح للتخلص من الإسهال المزمن



على كميات كبيرة من السكر قد يتسبب في تفاقم حالة الإسهال. تجنب تناول الأطعمة الغنية بالألياف في هذه الفترة وذلك لأنها قد تفاقم الإصابة وتزيد صعوبة.

هذا ما يحدث لجسمك عند تناول البطاطا

الحلوة بشكل كبير

تعد البطاطا الحلوة لذيذة وصحية لأي وجبة، ويمكن الاستمتاع بتناولها بطرق متنوعة سواء كانت مخبوزة أو مقليّة أو مهروسة، فماداً يحدث لجسمك عند تناولها بشكل كبير؟

إليك الفوائد الذهبية لتناول البطاطا الحلوة بانتظام استناداً إلى خبراء التغذية والأبحاث العلمية.

١. تحسين صحة الجهاز الهضمي حسب اختصاصي التغذية ترافيس بلانشارد، فإن البطاطا الحلوة غنية بالألياف التي يمكن أن تساعد على منع أعراض الإمساك، كما وجدت دراسة مخبرية أن استهلاك البطاطا الحلوة مرتبط بتحسين بكتيريا الأمعاء المفيدة.
٢. الحدّ من خطر الإصابة بمتنجات

التمارين الرياضية أوضحت اختصاصية التغذية ميغان سيديفي: أن السرعات الحرارية في البطاطا الحلوة تعادل تلك الموجودة في البطاطا العادية، وهي غنية بالألياف ومضادات الأكسدة والبوتاسيوم، كما أن البطاطا الحلوة تحتوي على ضعف كمية البوتاسيوم الموجودة في الموز، وهذا يقلل من خطر الإصابة بالشللجات العضلية المرتبطة بنقص البوتاسيوم.
- ٣. تقوية البصر

عندما يكون لون البطاطا الحلوة البرتقالي، هذا يعني أنها غنية بالفيتامين إيه (A) والفيتامين سي (C) المفيد لصحة العينين". وقد أظهر بحث أجرته الأكاديمية الأميركية لطب العيون أن

"البيتا كاروتين"، الموجود في أطعمة معينة مثل البطاطا الحلوة كان مرتبطاً بانخفاض معدل تدهور الرؤية لدى الأفراد المصابين بالتهاب الشبكية الصبغي، الذي يؤدي أحياناً إلى العمى الليلي وفقدان الرؤية المحيطية.
- ٦. تعزيز الجهاز المناعي

تحتوي البطاطا الحلوة على نسبة عالية من فيتامين إيه وفيتامين سي المفيد لجهاز المناعة، كذلك توضح اختصاصية التغذية ميغان بيرد أن "نقص فيتامين إيه مرتبط بانخفاض قدرات جهاز المناعة، بالخاص في مقاومة التهابات الجهاز الهضمي والجهاز التنفسي".
- ٥. التصدي للمستويات الضارة من

كيف تشغل وتستخدم (واتسآب) على أكثر من رقم؟

يلجأ الكثير من الأشخاص لاستخدام رقمين من تطبيق المراسلة الفوري (واتسآب) على الهاتف نفسه، خصوصاً أن العديد منهم يمتلك رقمي هاتف أحدهما شخصي والآخر للعمل.

ويعد الكثيرون أن فصل (واتسآب) العمل عن الشخصي أمر مفيد، وذلك لأنه يساعد على تنظيم عملية التواصل بين مختلف الجوانب في حياتك، كما أن فصل الرقمين يمنع الالتباس الذي قد يحدث من إرسال رسائل شخصية للعلاء بالخطأ.

تطبيقات مزدوجة يمكنك تشغيل (واتسآب) عبر رقمين في جميع هواتف أندرويد، وهذا لأن الشركات أصبحت تضع خاصية التطبيقات المزدوجة في نسخها المعدلة من نظام أندرويد.

ولكن ماذا إن كان هاتفك لا يدعم هذه التقنية بشكل افتراضي أو كنت في حاجة لتشغيلها إلى جانب التطبيقات المزدوجة المزودة من الشركة، وفي هذه الحالة يمكنك استخدام تطبيق يدعى Parallel Space القادر على تشغيل التطبيقات المزدوجة على هواتف أندرويد.

ويقوم هذا التطبيق بعمل نسخة ثانية من هاتفك بالكامل، ويمكنك عبر هذه النسخة تثبيت أي تطبيق ترغب فيه، وقد يعني هذا أنك تستطيع استخدام تطبيقين فيسبوك أو تطبيقين للألعاب عبر

Parallel Space، ولكن لا تستطيع تشغيل أكثر من حساب واحد داخل تطبيق Parallel Space.

وذلك لأن استخدام التطبيق أشبه باستخدام هاتف ثانٍ داخل هاتفك الرئيسي، وهذا يعني أنك تستطيع تشغيل كل شيء عبر هذا الهاتف الثاني.

وتوجد بعض التحديات عند استخدام Parallel Space لعمل نسخة ثانية من التطبيقات، وأهمها هو استهلاك البطارية المرتفع، حيث تحتاج لإبقاء التطبيق مفتوحاً طوال الفترة التي تستخدم فيها الحسابات الموجودة بداخله.

أما التحدي الثاني، فيتمثل في بعض المشاكل مع سرعة الهاتف عند استخدام Parallel Space، وهذا لأن التطبيق يستهلك الكثير من موارد الجهاز، ولذا تحتاج إلى هاتف ذي مواصفات عالية الجودة حتى تتمكن من استخدامه لفترات طويلة.

ويضم التطبيق مجموعة من الإعلانات التي يمكنك التخلص منها عن طريق الاشتراك به، وتستطيع أيضاً تثبيت النسخة المخففة من التطبيق Parallel Space Lite عبر متجر غوغل بلاي أيضاً.

يذكر أنه لا يمكن استخدام تطبيق Parallel Space مع هواتف آيفون ولا توجد نسخة من التطبيق لهم حتى الآن.

تعرف على أفضل البدائل الآمنة لبريد «ياهو» الإلكتروني



ميجابايت فقط، ويمكنك الاشتراك للحصول على سعة تخزين أكبر.

خدمة Tutanota: تقدم خدمة Tutanota للبريد الإلكتروني مجموعة من المميزات تجعلها مفضلة من قبل الكثيرين، وتمتاز الخدمة بتقديم مساحة تخزين سحابية كبيرة، ولذلك يفضلها من يبحث عن مساحات التخزين الكبيرة، وهي تأتي بمجموعة من التطبيقات لجميع أنظمة التشغيل، وذلك بالإضافة لتطبيق ويب يمكن الوصول إليه. وتعتمد الخدمة على ثلاثة طرق مختلفة في تشفير البريد الإلكتروني، وهذا بالإضافة لإزالة أي بيانات رقمية مسجلة داخل البريد مثل عنوان IP أو اسم المرسل والمستقبل.

كما يمكنك استخدام التوثيق ثنائي الخطوات للوصول إلى حسابك والبيانات المخزنة في رسائل البريد الإلكتروني.

وتقدم خدمة Tutanota خطة مجانية بمساحة تخزين تصل إلى ١ غيغابايت، تأتي باقي الخطط المدفوعة بأسعار منخفضة مقارنة بباقي الاختيارات الآمنة، وبسبب هذه المميزات المختلفة فإننا ننصح باستخدام Tutanota كبديل مجاني وسهل بدلاً من بريد ياهو.

خدمة Zoho Mail: تستهدف خدمة Zoho

ميجابايت فقط، ويمكنك الاشتراك للحصول على سعة تخزين أكبر.

خدمة Tutanota: تقدم خدمة Tutanota للبريد الإلكتروني مجموعة من المميزات تجعلها مفضلة من قبل الكثيرين، وتمتاز الخدمة بتقديم مساحة تخزين سحابية كبيرة، ولذلك يفضلها من يبحث عن مساحات التخزين الكبيرة، وهي تأتي بمجموعة من التطبيقات لجميع أنظمة التشغيل، وذلك بالإضافة لتطبيق ويب يمكن الوصول إليه. وتعتمد الخدمة على ثلاثة طرق مختلفة في تشفير البريد الإلكتروني، وهذا بالإضافة لإزالة أي بيانات رقمية مسجلة داخل البريد مثل عنوان IP أو اسم المرسل والمستقبل.

كما يمكنك استخدام التوثيق ثنائي الخطوات للوصول إلى حسابك والبيانات المخزنة في رسائل البريد الإلكتروني.

وتقدم خدمة Tutanota خطة مجانية بمساحة تخزين تصل إلى ١ غيغابايت، تأتي باقي الخطط المدفوعة بأسعار منخفضة مقارنة بباقي الاختيارات الآمنة، وبسبب هذه المميزات المختلفة فإننا ننصح باستخدام Tutanota كبديل مجاني وسهل بدلاً من بريد ياهو.

خدمة Zoho Mail: تستهدف خدمة Zoho

واجه بريد ياهو الإلكتروني أكثر من عملية اختراق في الآونة الأخيرة، ولذلك أصبح اختياراً غير آمن ولا يمكن الاعتماد عليه، وقد تسربت بيانات أكثر من ٣ مليارات مستخدم في أحد هذه العمليات، وبالتالي تركه الكثيرون ويحثوا عن حلول أكثر أمناً.

وقد يتوجه البعض مباشرة لخدمات البريد الإلكتروني المشهورة مثل جيميل أو بريد مايكروسوفت، ولكن ماذا إن كنت تبحث عن مزود بريد آخر أكثر أمناً ولا يرتبط اسمه بأي شركة من الشركات العملاقة، ولذلك إليك مجموعة من أكثر خدمات البريد الإلكتروني الآمنة البديلة لبريد ياهو الإلكتروني:

خدمة بريد ProtonMail: تأسست شركة ProtonMail في عام ٢٠١٣ على يد مجموعة من العلماء في سويسرا التي تعرف بحماية الخصوصية، وعندما يتعلق الأمر بالاحتفاظ بالسجلات فإن شركة ProtonMail تتبع سياسة صارمة ضدها، ولذلك لا تبقى أي سجلات لأي عملية أو بريد إلكتروني يرسل عبرها، وتستخدم الشركة التشفير بين الطرفين لحماية المستخدمين، وهو تأمين أفضل بكثير من الذي يقدمه بريد ياهو الإلكتروني.

ولا تمتلك الخدمة تطبيقاً للحساب، ولكن بدلاً من ذلك تعتمد على تطبيقات الهواتف بالإضافة إلى تطبيق ويب، وتوفر الخدمة نسخة مجانية بسعة ٥٠٠

تطبيقات تجمع بياناتك الشخصية من هواتف آيفون

هواتف آيفون

يتخوف الكثير من الأشخاص بأن يتم التجسس عليه عبر هاتفه الذكي من خلال التطبيقات المتواجدة على الهاتف، لذلك كشفت شركة (Invisible)، أن ٨٢٪ من المستجيبين للبحث، يدعمون الإجراءات التي من شأنها منع الأجهزة والشركات من جمع البيانات ومشاركتها، فيما كان ٧٦٪ لا يحبون تلقي إعلانات مستهدفة عبر الإنترنت ويريدون أن تتوقف هذه الممارسة.

بينما يذكر ٦٨٪ أن خصوصية البيانات أمر مهم بالنسبة لهم، ومن المثير للاهتمام أن ١١٪ من الرجال أكثر من النساء لا يمانعون في تلقي الإعلانات المستهدفة عبر الإنترنت، وفق (اليوم السابع).

ويعد Invisible هو عبارة عن نظام أساسي يمكن مستخدمي الأجهزة المحمولة الذين يرغبون في التحكم في البيانات التي ينشئونها التحكم في البيانات التي يقدمونها بشكل أساسي مجاناً للسماح للشركات المجهولة الهوية بالاستفادة منها، فيما يأمل Invisible تمكن مستخدمي الأجهزة المحمولة إلى الحد الذي قد يكسبون فيه بعض المال عن طريق بيع بياناتهم للمعلنين من خلال النظام الأساسي.

وباستخدام ميزة الشفافية (ATT) التي أطلقتها أبل في iOS ١٤.٥، فكان

على الصعيد العالمي، اعتباراً من ١٦ مايو، منح ١٥٪ من المستخدمين تطبيقات الجهات الخارجية ندناً لتتبعها بغرض إرسال إعلانات عبر الإنترنت لهم، وفي الولايات المتحدة، أعطى ٦٪ من مستخدمي iOS متتبعي التطبيقات الإذن بمتابعة رحلاتهم عبر الإنترنت وعبر التطبيقات من أجل تلقي الإعلانات عبر الإنترنت.

كما ألقى موفر الشبكة الافتراضية الخاصة (Surfshark VPN) نظرة على ملصقات الخصوصية التي تتطلب أبل أن تظهر التطبيقات الجديدة والمحدثة، وتظهر التطبيقات، وتظهر الملصقات، نوع البيانات التي يجمعها التطبيق من المستخدمين وما إذا كان يمكن استخدام هذه البيانات لمعرفة من هو المستخدم، وما إذا كان يمكن لهذه البيانات تتبع المستخدم لتقديمه عبر الإنترنت إعلانات.

ونظر Surfshark في فئات مختلفة من التطبيقات ووجد التطبيق الذي يأخذ أكبر قدر من البيانات من المستخدمين وعنواناً بديلاً يأخذ أقل قدر ممكن، فعلى سبيل المثال، في فئة المراسلة ومكالمات الفيديو، يجمع Facebook Messenger معظم البيانات الشخصية بينما تأخذ Cisco Webex Meetings أقلها، ومن بين تطبيقات الوسائط

الاجتماعية، يأخذ فيس بوك معظم البيانات الشخصية من المشتركين بينما يأخذ Clubhouse أقلها، وما زلت بحاجة إلى أداء واجبك هنا لأنه حتى لو كان تطبيقان في نفس الفئة، فلا يتشاركان بالضرورة نفس الإمكانات.

واكتشف Surfshark أن التطبيقات الأكثر شيوعاً تجمع أكبر قدر من البيانات الشخصية، أما إذا كنت تتساءل عن كيفية بقاء التطبيقات التي لا تحفظ أيًا من المعلومات الشخصية لمستخدميها دون بيع تلك البيانات للمعلنين، فالبعض يفرض رسوماً على استخدام التطبيق، ويقدم البعض عمليات الشراء داخل التطبيق، بينما يتمتع البعض الآخر بميزة مجانية نسحة مدفوعة من التطبيق.

وإذا كنت مهتماً بمعرفة الفئات التي بها أكثر تطبيقات انتهاك الخصوصية، فإنها وسائل التواصل الاجتماعي وتوصيل الطعام، فيما يكمل التسوق والتعارف والمدفوعات المراكز الخمسة الأولى تليها حجز الرحلات ومتعقب الدورة والمراسلة ومكالمات الفيديو والتدفق والتمويل الشخصي، فيما تشمل المجموعة التالية نظام تحديد المواقع العالمي (GPS)، والعملات المشفرة، ومتعقب الحمل، والطقس، والبريد الإلكتروني، والأطفال، وتحرير الصور، والمنصفحات.

دراسة في ضوء مشروع قانون مواجهة جائحة كورونا في العراق

نصت المادة (٢) من مشروع قانون مواجهة جائحة كورونا العراقي على أن: الغرض من تشريع القانون لضمان عدم الملاحقة القضائية للوزارة أو الشركة أو الدائرة الصحية أو المؤسسة الصحية أو موظفي أي منهم أو المنتج أو ممثل المنتج عن سلسلة الإجراءات أو الأعمال والتصرفات المتخذة لغرض مواجهة جائحة كورونا.. منذ سنتين تقريباً والعالم يعاني من تفشي جائحة كورونا التي حصدت أرواح الآلاف من البشر، ما دفع ذلك بعض شركات الأدوية لإنتاج لقاح لهذا المرض الفتاك، ولا يغيب عن البال أن أي لقاح أو دواء يتحمل جانباً تجريبياً وأثراً جانبياً لا يمكن توقعها حتى من قبل الشركة أو الطبيب الباحث القائم بالتجربة. إضافة إلى أنه لا يمكن طرحه في الأسواق قبل أخذ موافقات الجهات المختصة، ومن المعلوم أن التجارب الدوائية تمر بمراحل عدة، بدءاً من مرحلة الأبحاث المخبرية، مروراً بمرحلة التجريب على الحيوان، ومن ثم المرحلة الأخيرة وهي مرحلة التجريب على الإنسان والتي بدورها هي الأخرى تمر بأربع مراحل، هذه المراحل تحتاج إلى سنوات لضمان الأضرار الجانبية التي قد تنتج عن الدواء أو اللقاح، بل أن كل مرحلة من هذه المراحل يمكن أن تمر بعدة سنوات.

الحمامي / الحمزة فاضل الجنابي

وبالنظر للأضرار الجانبية التي قد تنتج عن استعمال اللقاح، اشترطت بعض شركات الأدوية مثل شركة فايزر (Phizer) المصنعة للقاح فيروس كورونا على الدول التي تروم شراء اللقاح أن تشترط قانوناً وطنياً لحماية الشركة من المساءلة القانونية سواء أكانت المساءلة جنائية أم مدنية. والأشكال الذي نأر هنا هو: مدى دستورية قانون مواجهة جائحة كورونا؟ ونجيب عن ذلك كما أجب المحامي والخبير القانوني العراقي الأستاذ (طارق حرب):

١- من الناحية الدستورية "فليس ثمة ما يمنع من تشريع دستورياً، لا سيما أن الشعب مصدر السلطات، والقانون إنما هو انعكاس لرؤية ممثلي الشعب"، حيث نصت المادة (٥) من الدستور العراقي لسنة (٢٠٠٥) على أن: "السيادة للقانون، والشعب مصدر السلطات وتشريعها، يمارسها بالاقتراع السري العام المباشر وغير مؤسساته الدستورية".

٢- أما من الناحية القانونية، فإن الاستناد إلى نص المادة (٣/٢٥٩) من القانون المدني العراقي رقم (٤٠) لسنة (١٩٥١) لا محل له، لأن في حال صدور القانون فإنه سوف يقيد القانون عملاً بالقاعدة القانونية "الخاص يقيد العام". لذلك نرى أنه من الضروري تشريع القانون لمواجهة الجائحة كقانون، وبسبب الوضوح الذي يعيشه العالم اليوم نتيجة تفشي جائحة كورونا، إضافة إلى الأقبال المتزايد من قبل المواطنين للحصول على اللقاح. نصت المادة (٣) من مشروع القانون أعلاه على أن: "يستثنى من المادة الثانية أعلاه الأعمال أو التصرفات التي تمارس عمداً وتؤدي إلى الوفاة أو الإصابة الجسمية باستخدام إحدى المواد الطبية الخاصة بمواجهة جائحة كورونا". استثنى المشروع العراقي بنص المادة (٣) الأعمال التي تحصل عمداً من قبل الطبيب أو الماعدين (الفريق الطبي) الذي يكون على تماس مباشر بالصاب بالفيروس (المرضى) أو الشخص الذي يروم الحصول على اللقاح (المعافي)، وحسباً فعل المشروع العراقي عند النص على ذلك، لأنه من الممكن أن يكون الطبيب قد انصرف إلى التجريب على المريض، ويكون الغرض من ذلك اشباع شهوة علمية للطبيب، أو القيام بالتجربة لغرض الابتكار العلمي، حيث يكون الغرض من إعطاء دواء للمريض لم يتم طرحه في الأسواق بغية معرفة الآثار الجانبية له، وفي هذا المقام لا تكون مصلحة المريض هي الأولى بالحماية، بل القيام بذلك لغرض شخصي أو علمي بحث، ولا يتكر جراً الأطباء الباحثين في هذا المجال، إذ أن جميع الأدوية المتاحة اليوم لم تأت إلا عن طريق التجربة على الإنسان. إضافة إلى أنه حتى إن حصل الطبيب على رضا

المريض لغرض التجريب عليه فإن ذلك لا ينفي مسؤوليته، ذلك لأن جميع القوانين قد أخرجت جسم الإنسان من دائرة التعامل المائي، ورضا المريض لا يعد سبباً من أسباب الإباحة في الجرائم التي تمس جسم الإنسان. ونرى بوجود مساهمة الطبيب أو الفريق الطبي في حال انصرفت الإرادة إلى التجريب لغرض الابتكار العلمي، لأن جسم الإنسان هدف وليس حقوق الإنسان الملازمة لشخصيته، إذ يعد سلامة الجسد هو من الحقوق التي لا يمكن التنازل عنها، ويقع أي تصرف فيه باطلاً بطلاناً مطلقاً.

نصت المادة (٤) من مشروع القانون أعلاه على أن: "تحتل الدولة تعويض المتضررين من الأعمال أو التصرفات أو الإجراءات المتخذة اللازمة لمواجهة جائحة كورونا بما استنتج من المادة الثالثة أعلاه".

لقد أزم المشروع العراقي التعويض عن الأضرار التي تنتج عن لقاح فيروس كورونا من خلال نص المادة (٤) من مشروع قانون مواجهة جائحة كورونا، إلا أنه لم يبين الطريقة التي يمكن من خلالها للمتضرر الحصول على التعويض، وبلاستعانة بموقف المشروع الفرنسي بهذا الصدد، يمكن أن يكون التعويض من خلال منح مساعدات مالية للمرضى، أو عن طريق إحالته إلى صندوق الضمان، والذي نص عليه المشروع العراقي في مشروع القانون هذا وذلك من خلال نص المادة (٥) منه، فقد استخدمت فرنسا طريقة تخصيص بند في الميزانية العامة من خلال

واقعة عرفت باسم قضية هرمون النمو الملوثة، وهو مرض خطير يصيب الأطفال بصفة خاصة بتليف الجهاز العصبي، فقد قررت الحكومة الفرنسية بخصوص هذه الواقعة أن تتحمل بالكامل تعويض الأضرار التي لحقت بالمصابين بهذا المرض، ويبلغ عدد المصابين بالمرض قرابة الخمسمائة شخص؛ ويتم دفع التعويض عن طريق ميزانية كل من وزارتي (الشؤون الاجتماعية) و(الصحة).

بناءً على ما سبق ذكره فإننا نرى بما أن المشروع العراقي قد نص على إنشاء صندوق لتعويض المتضررين يكون التعويض عن طريق هذا الصندوق، وينسب بصفة محددة، تتولى تقديرها للجان التي يشكلها قرار مجلس الوزراء الخاص بتنظيم عمل الصندوق، وسنمر على ذكر هذا في المادة (٥) من مشروع القانون. نصت المادة (٥) من مشروع القانون أعلاه على أن: "تنشئ الدولة صندوقاً لتعويض

المتضررين من جراء الأعمال والإجراءات الحكومية المتخذة واللازمة لمواجهة جائحة كورونا وينظم تشكيل وعمل وتمويل الصندوق بتعليمات يصدرها مجلس الوزراء". نص المشروع العراقي في المادة أعلاه على إنشاء صندوق لتعويض المتضررين من جراء الأعمال والإجراءات المتخذة لمواجهة جائحة كورونا، وينظم عمل وتمويل الصندوق من خلال تعليمات يصدرها مجلس الوزراء، ويدورن كباحتين ومهتمين بالجانب القانوني، نأمل أن تكون الإجراءات على نحو يضمن حصول المتضرور على التعويض الكامل لجبر الضرر الذي لحق به، كذلك سرعة الإجراءات وسهولتها للحصول على التعويض عن طريق هذا الصندوق، ويمكن القول أنه عمل الصندوق مستقيمين من تجربة المشروع الفرنسي بهذا الصدد:

١- تمويل

لتمويل الصندوق، ويعد هذا المصدر من قبيل التضامن الاجتماعي ضد أضرار الحوادث الطبية، فكل شخص من الممكن أن يكون في وقت ما ضحية للمخاطر الناشئة عن الأعمال الطبية. ٢- قسم يموم عن طريق شركات التأمين. ٣- جزء يموم عن طريق ميزانية وزارة الصحة؛ نتيجة الحوادث الطبية التي تحدث في المستشفيات العامة. ٤- جزء يتحملة المرضى أنفسهم، وهو مساهمة خاصة من هؤلاء في تمويل مصادر الصندوق. ٥- جزء يتم تمويله عن طريق إلزام الطبيب المسؤول بدفع مبلغ مالي، في حالة زيادة الأضرار عن نسبة معينة. وبالنظر إلى تجربة المشروع الفرنسي في تمويل الصندوق يمكن القول بأنه لتمويل الصندوق الذي نص عليه المشروع العراقي بنص المادة (٥) من مشروع القانون من خلال الآتي:

١- جزء يتم تمويله عن طريق تخصيص رسم من الرسوم (ويفضل أن يكون من قبل رسوم وزارة الصحة). ٢- جزء يتم تمويله عن طريق فرض رسم خاص بالصندوق (كالرسم الذي يدفعه المحامون لبناء المدارس). ٣- جزء يتم تمويله عن طريق الدولة من خلال الميزانية العامة للدولة. ٤- جزء يتم تمويله عن طريق التعويض الذي يحصل عليه المتضررون من الصندوق ويكون بنسبة ضئيلة جداً.

٢- إجراءات الحصول على التعويض عن طريق

١- فرض ضريبة عامة

١- يتم الحصول على التعويض عن طريق صناديق الضمان؛ وذلك من خلال تقديم طلب من المتضرور إلى هذه اللجان، ثم تقوم اللجان بعد ذلك بدراسة الطلب المقدم من المتضرور، وتعتمد في هذا على ما يقدمه المتضرور من بيانات ومعلومات وتقارير طبية، والتي تعد أدلة على إصابته بالضرر، ثم تقوم بعد ذلك بإجراء خبرة طبية لتصدر قرارها بالتنوية أو بالرفض طبقاً لما نصت عليه المادة (١١٤٢-٧) من قانون الصحة العامة الفرنسي. وبعد العرض السابق لموقف المشروع الفرنسي بخصوص صناديق الضمان يمكن القول أنه يجب على المشروع العراقي أن يتبع التاتي لضمان نجاح صندوق التعويض عن الأضرار الناتجة عن مواجهة جائحة كورونا:

١- يكون عمل الصندوق بطريقة إدارية وليست قضائية. ٢- تكوين لجنة مختصة من قبل قانونيين وأطباء لغرض النظر بطلبات المتضررين وكلائهم. ٣- تكوين لجنة طبية مختصة بتحديد نسبة العجز سواء أكان العجز جزئياً أم كلياً. ٤- يقدم طلب التعويض عن طريق المتضرور أو من يقوم مقامه قانوناً أو من قبل ورثته حال وفاته إلى اللجنة المختصة بنظر طلبات التعويض. ٥- تحديد نسبة التعويض حسب درجة الإصابة أو الوفاة. ٦- لا تعد قرارات اللجنة الخاصة بالتعويض دليل إثبات على خطأ الطبيب أو المركز الصحي الذي تلقى فيه المتضرور اللقاح.

١- يكون عمل الصندوق بطريقة إدارية وليست قضائية. ٢- تكوين لجنة مختصة من قبل قانونيين وأطباء لغرض النظر بطلبات المتضررين وكلائهم. ٣- تكوين لجنة طبية مختصة بتحديد نسبة العجز سواء أكان العجز جزئياً أم كلياً. ٤- يقدم طلب التعويض عن طريق المتضرور أو من يقوم مقامه قانوناً أو من قبل ورثته حال وفاته إلى اللجنة المختصة بنظر طلبات التعويض. ٥- تحديد نسبة التعويض حسب درجة الإصابة أو الوفاة. ٦- لا تعد قرارات اللجنة الخاصة بالتعويض دليل إثبات على خطأ الطبيب أو المركز الصحي الذي تلقى فيه المتضرور اللقاح.

١- يكون عمل الصندوق بطريقة إدارية وليست قضائية. ٢- تكوين لجنة مختصة من قبل قانونيين وأطباء لغرض النظر بطلبات المتضررين وكلائهم. ٣- تكوين لجنة طبية مختصة بتحديد نسبة العجز سواء أكان العجز جزئياً أم كلياً. ٤- يقدم طلب التعويض عن طريق المتضرور أو من يقوم مقامه قانوناً أو من قبل ورثته حال وفاته إلى اللجنة المختصة بنظر طلبات التعويض. ٥- تحديد نسبة التعويض حسب درجة الإصابة أو الوفاة. ٦- لا تعد قرارات اللجنة الخاصة بالتعويض دليل إثبات على خطأ الطبيب أو المركز الصحي الذي تلقى فيه المتضرور اللقاح.



١- يكون عمل الصندوق بطريقة إدارية وليست قضائية. ٢- تكوين لجنة مختصة من قبل قانونيين وأطباء لغرض النظر بطلبات المتضررين وكلائهم. ٣- تكوين لجنة طبية مختصة بتحديد نسبة العجز سواء أكان العجز جزئياً أم كلياً. ٤- يقدم طلب التعويض عن طريق المتضرور أو من يقوم مقامه قانوناً أو من قبل ورثته حال وفاته إلى اللجنة المختصة بنظر طلبات التعويض. ٥- تحديد نسبة التعويض حسب درجة الإصابة أو الوفاة. ٦- لا تعد قرارات اللجنة الخاصة بالتعويض دليل إثبات على خطأ الطبيب أو المركز الصحي الذي تلقى فيه المتضرور اللقاح.

١- يكون عمل الصندوق بطريقة إدارية وليست قضائية. ٢- تكوين لجنة مختصة من قبل قانونيين وأطباء لغرض النظر بطلبات المتضررين وكلائهم. ٣- تكوين لجنة طبية مختصة بتحديد نسبة العجز سواء أكان العجز جزئياً أم كلياً. ٤- يقدم طلب التعويض عن طريق المتضرور أو من يقوم مقامه قانوناً أو من قبل ورثته حال وفاته إلى اللجنة المختصة بنظر طلبات التعويض. ٥- تحديد نسبة التعويض حسب درجة الإصابة أو الوفاة. ٦- لا تعد قرارات اللجنة الخاصة بالتعويض دليل إثبات على خطأ الطبيب أو المركز الصحي الذي تلقى فيه المتضرور اللقاح.

١- يكون عمل الصندوق بطريقة إدارية وليست قضائية. ٢- تكوين لجنة مختصة من قبل قانونيين وأطباء لغرض النظر بطلبات المتضررين وكلائهم. ٣- تكوين لجنة طبية مختصة بتحديد نسبة العجز سواء أكان العجز جزئياً أم كلياً. ٤- يقدم طلب التعويض عن طريق المتضرور أو من يقوم مقامه قانوناً أو من قبل ورثته حال وفاته إلى اللجنة المختصة بنظر طلبات التعويض. ٥- تحديد نسبة التعويض حسب درجة الإصابة أو الوفاة. ٦- لا تعد قرارات اللجنة الخاصة بالتعويض دليل إثبات على خطأ الطبيب أو المركز الصحي الذي تلقى فيه المتضرور اللقاح.

جريمة إفشاء الأسرار الوظيفية والنشر

الالكتروني

بعد إحالته على التقاعد أو انتهاء خدمته بأي وجه كان.. ويقع إفشاء الأسرار الوظيفية بكل تصرف فعلي أو قولي يقضي إلى كشف الأسرار الوظيفية أو هتك أسرارها حتى لو اقتصر على الإشارة أو التلميح، ما دام قد نقل الأسرار من الخفاء إلى العلن أو من الغموض والإبهام إلى البيان والتوكيد. وكذلك نصت الكثير من القوانين على حظر إفشاء الأسرار الوظيفية، ومنها قانون العقوبات العراقي وقانون الإثبات وقانون البنك المركزي العراقي وقانون العقوبات العسكري

أفراد المجتمع سواء كان ذلك النشر إيجابياً أم سلبياً، وسواء كان صحيحاً أو مغلوطاً. ونحن نقصد بذلك نشر الكتب الرسمية أو البيانات والمعلومات الخاصة بالعمل الوظيفي حيث تعد هذه التصرفات غير صحيحة من الناحية القانونية كون ان الموظف او المكلف بخدمة عامة ملزماً بالالتزامات الوظيفية، والحفاظ على أسرار الوظيفة العامة هو التزام أخلاقي، فضلاً عن الالتزام القانوني المنصوص عليه في قانون انضباط موظفي الدولة، إذ من واجبات الموظف كتمان المعلومات والوثائق التي يطلع عليها بحكم وظيفته أو خلالها إذا كانت سرية بطبيعتها أو يخشى من إفشائها إلحاق الضرر بالدولة أو بالأشخاص أو صدرت إليه أوامر من رؤسائه بكتمتها، ويبقى هذا الواجب قائماً حتى بعد انتهاء خدمته. ولا يجوز له أن يحتفظ بوثائق رسمية سرية

حسين شاكر العطار إن الكثير من الممارسات التي يرتكبها الموظف الحكومي لا يعي خطورتها ومدى حظرها القانوني كون ان الثقافة القانونية مغيبية في الكثير من أروقة المؤسسات الرسمية لسبب أو لآخر. ولكن ما يلفت نظرنا قانونياً هو تشخيص هذه الممارسات وبيان موقفها القانوني، وخاصة النشر في وسائل الإعلام والتواصل الاجتماعي الالكتروني التي باتت تشكل مصدراً كبيراً للمعلومات والمتبنيات لدى أفراد المجتمع سواء كان ذلك النشر إيجابياً أم سلبياً، وسواء كان صحيحاً أو مغلوطاً. ونحن نقصد بذلك نشر الكتب الرسمية أو البيانات والمعلومات الخاصة بالعمل الوظيفي حيث تعد هذه التصرفات غير صحيحة من الناحية القانونية كون ان الموظف او المكلف بخدمة عامة ملزماً بالالتزامات الوظيفية، والحفاظ على أسرار الوظيفة العامة هو التزام أخلاقي، فضلاً عن الالتزام القانوني المنصوص عليه في قانون انضباط موظفي الدولة، إذ من واجبات الموظف كتمان المعلومات والوثائق التي يطلع عليها بحكم وظيفته أو خلالها إذا كانت سرية بطبيعتها أو يخشى من إفشائها إلحاق الضرر بالدولة أو بالأشخاص أو صدرت إليه أوامر من رؤسائه بكتمتها، ويبقى هذا الواجب قائماً حتى بعد انتهاء خدمته. ولا يجوز له أن يحتفظ بوثائق رسمية سرية

حسين شاكر العطار إن الكثير من الممارسات التي يرتكبها الموظف الحكومي لا يعي خطورتها ومدى حظرها القانوني كون ان الثقافة القانونية مغيبية في الكثير من أروقة المؤسسات الرسمية لسبب أو لآخر. ولكن ما يلفت نظرنا قانونياً هو تشخيص هذه الممارسات وبيان موقفها القانوني، وخاصة النشر في وسائل الإعلام والتواصل الاجتماعي الالكتروني التي باتت تشكل مصدراً كبيراً للمعلومات والمتبنيات لدى أفراد المجتمع سواء كان ذلك النشر إيجابياً أم سلبياً، وسواء كان صحيحاً أو مغلوطاً. ونحن نقصد بذلك نشر الكتب الرسمية أو البيانات والمعلومات الخاصة بالعمل الوظيفي حيث تعد هذه التصرفات غير صحيحة من الناحية القانونية كون ان الموظف او المكلف بخدمة عامة ملزماً بالالتزامات الوظيفية، والحفاظ على أسرار الوظيفة العامة هو التزام أخلاقي، فضلاً عن الالتزام القانوني المنصوص عليه في قانون انضباط موظفي الدولة، إذ من واجبات الموظف كتمان المعلومات والوثائق التي يطلع عليها بحكم وظيفته أو خلالها إذا كانت سرية بطبيعتها أو يخشى من إفشائها إلحاق الضرر بالدولة أو بالأشخاص أو صدرت إليه أوامر من رؤسائه بكتمتها، ويبقى هذا الواجب قائماً حتى بعد انتهاء خدمته. ولا يجوز له أن يحتفظ بوثائق رسمية سرية

نظام إيقاف تنفيذ العقوبة



المشروع العراقي، حيث كان من باب أولى إيقاف تنفيذ عقوبة المخالفات ذلك انها اقل خطراً. ٣. شروط تتعلق بالعقوبة نفسها: فالعقوبة المحكوم بها يجب ان لا تزيد على سنة ولا فرق في ذلك سواء كانت الجريمة ارتكبت جنة أو جنائية، ولا يجوز إيقاف تنفيذ العقوبة في الأحكام التي تزيد عن سنة. مدة الإيقاف مدة إيقاف تنفيذ العقوبة تكون ثلاث سنوات تبدأ من تاريخ صدور الحكم، ولا يجوز للمحكمة ان تغير مدة إيقاف التنفيذ بالزيادة أو النقصان. أثر انقضاءها تؤدي الى ان تسقط كل آثار العقوبة الجزائية

الحمامي علي العبيدي نظام إيقاف تنفيذ العقوبة هو نظام يخول القاضي سلطة الحكم بإدانة المتهم وتحديد العقوبة المناسبة له مع الأمر بوقف تنفيذها لفترة معينة يحددها القانون تكون بمثابة فترة للتجربة يطلب المحكوم عليه بأن لا يعود إلى ارتكاب جريمة جديدة، فإن مرت هذه الفترة دون ان يرتكب خلالها جريمة اعتبر الحكم كأنه لم يكن وتزول جميع آثاره الجنائية. أما إذا ارتكب جريمة جديدة خلال المدة الممنوحة فيجوز تنفيذ العقوبة الموقوفة إضافة إلى ما حكم عليه بالنسبة للجريمة الجديدة. الأسباب التي يستند إليها نظام إيقاف التنفيذ:-

١. الابتعاد عن مشاكل العقوبات السالبة للحرية قصيرة الأمد. ٢. إصلاح المحكوم عليه بعيداً عن السجن. ٣. إبعاد المجرمين حديثي العهد بالجريمة من الاختلاط بالمجرمين المتمرسين. ٤. توفير نفقات على ميزانية الدولة بتقليل عدد السجناء.

شروط إيقاف تنفيذ العقوبة في التشريع العراقي وفقاً للمادة (١٤٤) من قانون العقوبات العراقي يشترط لإيقاف تنفيذ العقوبة عدة شروط منها: ١. شروط تتعلق بالمجرم: انتفاء الخطورة الإجرامية للمحكوم عليه ويتبين ذلك من خلال ان لا يكون قد سبق الحكم عليه بجريمة عمدية، وان تكون أخلاقه وماضيه وظروف جرمته تبعث على الاعتقاد بأنه لن يعود لارتكاب جريمة جديدة. ٢. شروط تتعلق بالجريمة: حدها المشروع العراقي بالأحكام الصادرة في جرائم الجنح والجنائيات فقط، ولم يشمل المخالفات بهذا النظام وهذا من الأمور التي انتقد عليها

نقيب المحامين العراقيين يصدر تعليمات إدارية حول الشكاوى المهنية

٣ - إعطاء رقم لكل شكوى، وتثبيت ذلك في السجل الاسبوعي.
ثانياً: تسجل التوصيات التي تصدرها اللجان في السجل الاساس، وترفع إلى مجلس النقابة للنظر فيها.
وحددت النقابة تنظيم ورقة التبليغ الاصولية وفق نموذج خاص منظم مع الأمر الإداري.
وأمر السيد النقيب بإلغاء الأوامر والتعليمات كافة التي تتعارض مع هذا الأمر، ويتم تنفيذه ١٤ من تاريخ صدوره.

حسب اختصاصه القيام بما يأتي:
١- تعيين تاريخ الجلسة والنظر فيها وإجراء التحقيقات باليوم والساعة، وتبليغ المشتكي وتوقيعه على عريضة الشكاوى بالحضور بالتاريخ والساعة المحددة، وتنظيم التبليغ للمحامي المشكوك منه في اليوم نفسه.
٢- تسجيل الشكاوى في السجل الاساس حسب قيود أسماء اطراف الشكاوى وتاريخ التقديم وتاريخ اجراء التحقيقات وتدوين بقية القيود الاخرى.

المحامي خاص
أصدر نقيب المحامين العراقيين، الأستاذ ضياء السعدي، أمره الإداري المرقم ٤٩٦٦ المؤرخ في ١٩ / ٦ / ٢٠٢١، والمتضمن تنظيم الأعمال الإدارية المتعلقة بالشكاوى التي تقدم بحق المحامين، بما يؤمن حفظ حقوق اطرافها.. وجاء في الأمر التعليمات الآتية:
اولاً: بعد إحالة الشكاوى على لجنة الشكاوى، أو لجنة السلوك المهني، واستيفاء الرسم، على موظفي اللجنة المذكورة كل

إجراءات إصدار القسم الشرعي

الاختصاص المكاني أي (ضمن محلة المتوفى) إلى دائرة النفوس التي يوجد فيها سجل قيد نفوس (المتوفى) طبقاً لرد الإجابة عن ذلك الكتاب بالبريد الذي يتأخر تقريباً ١٠ أيام
٦. يرسل كتاب إلى مكتب وفيات، هنا تعرف المكتب المسؤول من ورقة شهادة الوفاة حيث مثبت عليها المكتب وفيات
٧. تستمع المحكمة إلى البيعة ((الشهود)) على ألا يكونوا نفس الشهود في مختارية (المنطقة)) وهنا يوقع الجميع وبعد استكمال هذه الإجراءات تصدر المحكمة القسم الشرعي وبعد تحديد المسألة الإثنية
٨. هنا يسأل القاضي الشهود (البيعة)، هل تعرف المتوفى. هل تعرف إخوانه وأخواته وأبويه مثلاً. أين يسكن المتوفى ... وبعد إثبات الشهادة يصمم الشهود وتحال الأوراق إلى الخبير لغرض حساب حصص الورثة وبعد انتهاء الخبر من الكتابة للحصص يطبع القسم ويرفع للقاضي لغرض التوقيع



إن محكمة محل إقامة المتوفى الدائم هي المختصة بإصدار القسم الشرعي وفقاً للمادة ١٣٠٥ / مرفعات كما أن المادة ٣١٠ مرفعات أوضحت إجراءات القسام الشرعية أو النظامية وفقاً لما يلي.....
١. تقديم بيان يتضمن اسم المتوفى وجنسيته ودينه وتاريخ وفاته وأسماء الورثة وصلة كل منهم بالمتوفى كبيراً أو قاصراً أو مفقوداً. ويوقع عليه من مختار محلة إقامة المتوفى وشاهدان ويرفق بالبيان أصل أو صورة من شهادة الوفاة
٢. يقدم مع الطلب هويات الأحوال المدنية للثلاث من أسماء الورثة وأعمارهم وصورة قيد العائلة من أمين السجل المدني وكتاب من دائرة ضريبة الدخل وتأييد من مديرية رعاية القاصرين إن وجد قاصر
٣. يقدم الطلب ويوقع من أحد الورثة ويجوز أن يقدم من شخص آخر وبموجب وكالة باستصدار قسم شرعي
٤. يرسل طلب القسام بعد تثبيت اسم وأسماء الورثة وختمه من المحكمة إلى

مختار منطقة المتوفى لغرض التأكد من سكن المتوفى في تلك المنطقة مع إظهار اثنتين من الشهود وختم المجلس البلدي.
٥. يرسل كتاب من المحكمة ضمن

العبيدي يزور محامي تحقيق الكاظمية ويتابع أعمالهم بشكل ميداني



المحامي خاص
زار وكيل نقابة المحامين العراقيين، الأستاذ رزاق العبيدي، محكمة تحقيق الكاظمية، للاطلاع على سير عمل المحامين والاستماع لطلبياتهم.
وعلى الزيارة، التقى العبيدي قاضي المحكمة الأول، الأستاذ خليل سلوم، والقاضي الأستاذ خالد الأعرجي، حيث شكر العبيدي السادة القضاة لتعاونهم مع المحامين والإسهام في تسهيل أعمالهم، مؤكداً توطيد العلاقة بين الجانبين لتحقيق

العدالة وسيادة القانون.
واستمع السيد الوكيل لمحامي الغرفة، معبراً عن بالغ سعيه لتذليل العقبات التي تواجههم، فيما أشار إلى: أن باب مكتبه مفتوح في أي وقت لأي زميل يواجه مشكلة أو يحتاج دعماً نقابياً أو شخصياً. معرباً عن سعادته بالتزامهم المهني وانضباطهم.
من جانبهم، شكر محامو الغرفة حضور وكيل النقابة، شاكرين تواصله مع الغرف والزيارة الميدانية المباشرة للمحامين.

مهندس كوري يصمم "عيننا ثالثة" توضع على الجباه!

اللوحة مع بطارية، وجذبت «عين» باينغ انتباه المرة أثناء تجريبها.
وقال لي أوك جو المقيم في سيول: «اعتقدت أنه كائن فضائي يعين على جهته، وأضاف «هذه العين الثالثة حول سيول: «هذا هو نظر البشرية المستقبلية، بثلاث عيون».
وأضاف: «بما أننا لا نستطيع أن نبتعد عن الهواتف الذكية، ستكون هناك حاجة إلى العين الإضافية في المستقبل».
وتعمل العين بجهاز استشعار الدوران لقياس زاوية مائلة من رؤية المستخدم وجهاز استشعار بالموجات فوق الصوتية لحساب المسافة بين العين الروبوتية وأي عقيات في الطريق، ويرتبط كلاهما بمنحكم دقيق مفتوح المصدر أحادي

توصل مصمم كوري جنوبي إلى حل مثير للجدل، للذين لا يستطيعون إبعاد أعينهم عن شاشة الهاتف أثناء السير ما يعرضهم للاصطدام بجدار أو عقيات أخرى.
وأطلق باينغ مين ووك، ٢٨ عاماً، العين الروبوتية التي أطلق عليها اسم «العين الثالثة»، والتي يمكن استخدامها للوقوف على جباههم حتى يتمكنوا من تصفح الهواتف أثناء السير.
وتنتفح العين كلما استشعرت أن المستخدم خفض رأسه لتفحص هاتفه النقال، وعندما يقترب المستعمل بتر أو مترين من عقيه يرن الجهاز للتحذير من الخطر الوشيك، وقال باينغ،

وهو طالب دراسات عليا في هندسة تصميم الابتكار في الكلية الملكية للفنون وإمبريال كوليدج لندن، لرويترز وهو يعرض استخدام العين الثالثة حول سيول: «هذا هو نظر البشرية المستقبلية، بثلاث عيون».
وأضاف: «بما أننا لا نستطيع أن نبتعد عن الهواتف الذكية، ستكون هناك حاجة إلى العين الإضافية في المستقبل».
وتعمل العين بجهاز استشعار الدوران لقياس زاوية مائلة من رؤية المستخدم وجهاز استشعار بالموجات فوق الصوتية لحساب المسافة بين العين الروبوتية وأي عقيات في الطريق، ويرتبط كلاهما بمنحكم دقيق مفتوح المصدر أحادي



الفرق بين موانع المسؤولية وأسباب الإباحة وموانع العقاب



موانع المسؤولية: هي الأسباب الشخصية التي تعترض الفاعل بالذات، فتصيب إرادته وتعيبها كالإكراه، أو تعدمها كالجنون، أو تقصها كالفكر.
الإباحة هي: وهي أسباب موضوعية تخرج عن حدود الشخص لأنها تتعلق بالفعل نفسه، فترفع عنه الصفة الجرمية وتقلبه إلى عمل مشروع مباح، وتمنع بالنتيجة العقاب عن كل من قام بالفعل أو

كيفية حساب الأنصبة؟

المحامي / إياذ محمد كريم
عند حساب الأنصبة في مسائل التركات تحسب أولاً أنصبة أصحاب الفروض، ويمكن اتباع الطريقة الآتية: ١- تضرب المقادير الشرعية لأصحاب الفروض، فتحصل على اصل المسألة. ٢- يقسم الناتج على نصيب كل واحد، فتتبين حصته من التركة. ٣- نظرح مجموع حصص أصحاب الفروض من اصل المسألة. فنحصل على الباقي الذي سيتم تقسيمه على الآخرين بحسب النصيب الشرعي لكل منهم.
ومثال ذلك، توفي رجل وترك زوجة، أما، ولدان، شقيقين، شقيقتين، ما مقدار نصيب كل منهم؟. الجواب: الزوجة ٨/١، الأم ٦/١، الولد الواحد ١، الشقيقتين مجموعاً ٨/١ = ٦/١ = ٨ أسهم، اصل المسألة ٢- ٤٨ / ٦ = ٨ حصص الزوجة ٤- ٦ + ٨ = ١٤ أسهماً، مجموع الحصص ٤- ٤٨ - ١٤ = ٣٤ = ٣ أسهماً الباقي ٦- ٣ / ٣٤ = ١٧ أسهماً حصته كل ولد، فإذا كان مجموع التركة بعد سداد الدين مثلاً (٤٨٠٠٠٠٠) ثمانية وأربعين

مليون دينار، تقسم مبلغ التركة على أصل المسألة ٤٨٠٠٠٠٠ / ٤٨ = ١٠٠٠٠٠٠ مليون دينار مقدار السهم الواحد، ولأجل معرفة حصص كل وارث تضرب عدد اسهمه اعاده في مقدار السهم الواحد، وهو (١٠٠٠٠٠٠) دينار، فمثلاً تكون حصصه ٨٠٠٠٠٠٠ × ٨ = ٦٤٠٠٠٠٠٠ مائة وستين دينار، وهكذا.
مثال آخر: ماتت زوجة وتركت زوجاً، ولدان، بنتاً، ما مقدار نصيب كل منهم من التركة؟. الجواب: الزوج ٤ / ١ الولد ٢ / ١ البنت ١ (ولذكر مثل حظ الأنثيين)
١- ٢ + ٢ + ٥ = ٩ مجموع انصبة الولدين، والبنت ٢- ٤ × ٥ = ٢٠، اصل المسألة ٣- ٢٠ = ٤ / ٢٠ = ٥ حصص الزوج ٤- ٢٠ = ١٥ = ٥ / ١٥ الباقي ٣ = ٥ / ١٥ = ٣ مقدار السهم الواحد
٢- ٣ × ٣ = ٩ نصيب كل ولد ٧- ٣ × ٣ = ٦ نصيب البنت، وتركت لكم معرفة حصص كل وارث كما في المثال اعلاه.
مثال أخير: في حالة وفاة زوج تاركاً ٤ زوجات؟. الجواب: ١- في حالة عدم وجود فرع وارث يقسم عليهن ٨ / ١ من التركة. ٢- في حالة وجود فرع وارث يقسم عليهن ٤ / ١ من التركة.



وفاة رب "أكبر أسرة في العالم"

توفي رجل في الـ٧٦ من العمر، يعتقد أنه رب أكبر أسرة في العالم، في ولاية ميزورام الهندية.. زيونا تشانا هو رئيس طائفة دينية تمارس تعدد الزوجات، وقد فارق الحياة الأحد تاركاً وراءه ٣٨ زوجة و٨٩٠ ابناً وابنة و٣٦٠ حفيداً.
وأكد خبير الوفاة رئيس وزراء الولاية زورامانغا، مقدماً تعازيه على تويتر. وكان تشانا يعاني من مرض السكري وارتفاع ضغط الدم، بحسب ما أفادت تقارير.
وقال الأطباء لوكالة بي تي آي للأخبار إن حالة تشانا تدهورت في منزله الواقع في قرية باكتاونغ تلنغنام، ونقل إلى المستشفى، وهناك أعلنت وفاته عند وصوله. من الصعب التأكد أن تشانا كان بالفعل رب أكبر أسرة في العالم، لأن آخرين يدعون حمل اللقب، كما يصعب تقدير حجم أسرته بدقة. ويقول تقرير واحد على الأقل أن لديه ٣٩ زوجة و٩٤ ابناً و٣٣ حفيداً، وحفيد حفيد واحد، وبهذا يبلغ عدد أفراد الأسرة ١٨١ شخصاً. وأشارت عدة تقارير إخبارية محلية إليه بوصفه حامل «الرقم القياسي العالمي» لأكبر عائلة في العالم، ولكن ليس من الواضح ما هو الرقم القياسي العالمي. وظهرت العائلة مرتين في برنامج تلفزيوني شهير

عنوانه «صدق أو لا تصدق»... وبغض النظر عن الرقم القياسي العالمي، فإن تشانا وعائلته يمثلون عامل جذب في موطنهم، إذ يزور السياح قريتهم الواقعة في شمال شرق الهند، وتصدرت حياتهم العناوين على مر السنين.
وتعيش العائلة الضخمة في منزل مكون من أربعة طوابق ويسمى «منزل الجيل الجديد»، وفيه ١٠٠ غرفة. وذكرت وسائل إعلام محلية أن زوجته يعيشن معاً في قاعة نوم كبيرة، أو غير، بالقرب من غرفة نوم تشانا الخاصة. وبعد قصر الأسرة معلماً سياحياً رئيسياً في الولاية، إذ يجتشد الزوار من حول العالم لإلقاء نظرة خاطفة على نمط حياة الأسرة.
وولد تشانا، بحسب ما ذكرته وكالة رويترز للأخبار، عام ١٩٤٥، والتقى بأكبر زوجاته، التي تكبره بثلاث سنوات، عندما كان عمره ١٧ عاماً. وتنتمي العائلة إلى طائفة مسيحية - تعرف بتشانان باول - تضم حوالي ألفي متابع، يعيشون جميعاً حول منزل تشانا في باكتاونغ تلنغنام، على بعد حوالي ٥٥ كيلومتراً من مدينة أيزاول، عاصمة ولاية ميزورام.. وأسس جد تشانا الطائفة التي تسمح بتعدد الزوجات للرجال، عام ١٩٤٢.